



PROVISIONAL
A/38/PV.21
11 October 1983
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الثامنة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والعشرين

المعقودة بالمقر، في نيويورك

يوم الخميس، ٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٣، الساعة ١٠ / ٠٠

الرئيس : السيد ايويكا (بنمـا)
م : السيد شنوبيك (تشيكوسلوفاكيا)
(نائب الرئيس)

- اقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال : التقرير الثاني لمكتب الجمعية العامة [٨] (تابع)
 - المناقشة العامة [٩] (تابع)
- ألقي كلمات كل من :

السيد تشافيز مينا (السلفادور)
السيد دوست (أفغانستان)
الشيخ محمد آل خليفة (البحرين)
السيد فيفا امبرت (الجمهورية الدومينيكية)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقة باللغات الأخرى، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة. أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, DC2-0750, 2 United Nations Plaza، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

83-64121/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٠ / ٤٥

البند ٨ من جدول الاعمال (تابع)

اقرار جدول الاعمال وتنظيم الاعمال : التقرير الثاني لمكتب الجمعية العامة

(A/38/250/Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يوصي مكتب الجمعية العامة في الفقرتين الفرعيتين (أ) و (ب) من الفقرة (١) في تقريره الثاني ، بادراج فقرة اضافية في البند ١٧ من جدول الاعمال عنوانها " تعيين عضو في لجنة الخدمة المدنية الدولية " ، كما يوصي باحالة هذا البند الى اللجنة الخامسة . فهل لي أن اعتبر ان الجمعية العامة تقر هذه التوصية ؟
تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : والان ، أدعو الجمعية الى أن تحول انتباهها الى الفقرة (٢) (أ) . حيث يوصي مكتب الجمعية العامة بادراج بند اضافي في جدول الاعمال عنوانه " الحالة في أمريكا الوسطى : الاخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين ومبادرات السلم " . فهل لي ان اعتبر أن الجمعية العامة تقر هذه التوصية بادراج هذا البند الاضافي في جدول الاعمال ؟
تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : فيما يتعلق باحالة هذا البند ، لعل الأعضاء يلاحظون - كما هو موضح في الفقرة ٢ (ب) من التقرير - أن مكتب الجمعية العامة قرر ارجاء مسألة احالة البند الى جلسة لاحقة للمكتب .
بذلك ، نكون قد اختتمنا بحثنا للتقرير الثاني لمكتب الجمعية العامة .

البند (٩) من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد تشافيز مينا (السلفادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : انه

لشرف عظيم لوفد بلادى كله ، وولي شخصيا ، ان اهنئكم - سيادة الرئيس - بحرارة قلبية
بالغة لانتخابكم الذى تستحقونه عن جدارة لرئاسة الدورة العادية الثامنة والثلاثين للجمعية
العامة للأمم المتحدة ، لما لديكم من معرفة كبيرة بشؤون العالم ، واننى أعلم - من صداقتي
بكم - أنكم أيضا مناضل عنيد ومخلص من أجل قضية السلم .

كما أن الأمين العام السيد خافيير بيريز دى كوييار ، يحظى أيضا بتقدير وامتنان
شعب وحكومة السلفادور ، بل شعوب وحكومات العالم قاطبة ، لما قام به من عمل لتعزيز
السلم والوثام الدوليين اللذين يتعرضان للتهديد بدرجة خطيرة في الوقت الراهن .
انه لمن دواعي سرورى أن أرحب ترحيبا قلبيا بسان كريستوفر ونيفيس بوصفها عضوا
جديدا في الأمم المتحدة . ونحن نتمنى لها كل نجاح في جهودها الرامية الى تحقيق
الرفاهية والتنمية .

ان الوضع المأسوى الراهن في السلفادور ، بل وفي أمريكا الوسطى بصفة عامة ،
انما يتعدى نتيجة لشتى العوامل الخارجية التي يكون لها تأثير حاسم - في المواقف
الحرجة - يؤدى الى الاضرار بالكرامة الوطنية لبلداننا ، وتوسيع نطاق النزاع ، وازدحام
أطراف جديدة ، ويحد من قدرتنا على اتخاذ المقررات الخاصة بنا ، وذلك عن طريق
صراع يتسم بطابع دولي وأيدلوجي غريب عن مصالحنا السيادية .

ولا يمكن لاي مراقب موضوعي بارع في النقد الا أن يدرك أن أزمة السلفادور وأمريكا
الوسطى قد تفاقمت نتيجة للعنف والتدمير والارهاب ، ولتهديد الحرب في المنطقة ،
ولمحاولة قوى من الخارج أن تطبق مفاهيم سياسية وايدلوجية تتعارض تماما مع
شكل التنظيم الاجتماعي الذى أقرته شعوبنا .

ان وجود هذا الاستقطاب الايدلوجي يتضح في تردى وانهييار علاقات الوغام بين بلدان المنطقة ، وفي الانتهاك العملي المتكرر للمبدأ المقدس الذي يقضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لمختلف البلدان الشقيقة .

ويمصاحب العدوان الاستبدادى الايدلوجي في المنطقة ، دعم دعائي وادارى لتلك المجموعات المسلحة التي تشترك في هذه الفلسفة نفسها ، ويعززها حلفاء من خارج المنطقة وهذا كله يعتمد على مراكز قيادية رئيسية تنهض باستراتيجية التوسع العالمى وتعززها .

هناك محاولة لتنفيذ استراتيجية التوسع السياسي ولايد يولوجي هذه في أمريكا الوسطى ه بحيث تعرقل بصورة مشيرة تحقيق تطلعاتنا الوطنية الى بناء مجتمع انساني عادل وتعددي يعمل على أساس مشاركة الشعب في الحكم ه وهذا ما تحاول بلادى القيام به في سبيل اضعاف الطابع الديمقراطي .

ان قيم الديمقراطية الغربية ضاربة جذورها في الشعب السلفادوري ه وعلى هذا الأساس نأمل أن نبني وطننا حديثا بمنأى عن الضغط ووصمات الماضي الاجتماعية ه ويستند الى السعي من أجل التنمية والحرية الانسانية وعلى أساس التوافق الاجتماعي عن طريق أجهزة ومؤسسات المشاركة . هذا ما يطمح اليه الشعب السلفادوري . وهذا ما أعرب عنه بشيء من المجازفة ه ولكن بحرية - في اليوم التاريخي ٢٨ آذار / مارس ١٩٨٢ الذي أحرست فيه الانتخابات الوطنية لانتخاب جمعية تأسيسية ه عند ما صوّت الشعب لصالح السلم والعدالة والتعددية الايد يولوجية ؛ وصوّت بعبارة موحدة ه لصالح الديمقراطية ولحصير مشرف أفضل بالنسبة لأجيالنا المقبلة .

ان السلفادور تطالب الحكومات الواقعة خارج المنطقة بأن تحترم سيادة شعوب أمريكا الوسطى وحقها في تقرير المصير ه لأنها اذا أمنت في الاتجاه المعاكس ه فان كل المحاولات الرامية الى ايجاد حل عادل ودائم وسلمي للمشاكل في المنطقة ستبوء بالفشل . اننا نرى أن شعوبنا ستحقق السلم والحرية بصورة حقيقية - ليس عن طريق فرض الأسلحة ولايد يولوجيات - ولكن عن طريق تعزيز الوعي الثقافي وتحسين مستويات المعيشة وحرية الفكر بحيث يمكننا - على أساس تنوع الآراء والاتجاهات - ارساء التوافق الاجتماعي والاستقرار السياسي الضروريين للتنمية المستهورة ، مما يفتح التقدم نحو التحقيق التدريجي للتطلعات الوطنية وممارسة جميع حقوق الانسان الفردية والاجتماعية دون أية قيود .

وتدرك السلفادور أنه على أساس الممارسة الحرة للديمقراطية التي ينبغي أن يتبعها داخلها كل بلد في أمريكا الوسطى ه سيتمكن تعزيز وتحقيق السلم والديمقراطية في المنطقة .

وما أن نتجاوز هذه المرحلة الصعبة في تاريخنا المشترك سيكون من الممكن انعاش آليات التكامل والتعاون وأن نبني سويا مصيرا مشتركا أكثر اتحادا .

أود أن أكرر في هذه المناسبة ، باسم حكومة وشعب بلادي ، الأمل الخالص فسي أن يتحقق السلم في أقرب وقت ممكن وكذلك الاقتناع الراسخ به بغية أن يتم بصورة فعالة الاعتراف بطموحات جميع شعوب أمريكا الوسطى من أجل إقامة الديمقراطية وارساء العدالة الاجتماعية واحترام حقوق الانسان احتراماً تاماً والتمتع بها ومن أجل الاخوة الدولية . وفي هذا الصدد ، أود أن أوجه نداءً مخلصاً لبدء " حسن النية والادراك والفهم المعقول حتى نتغلب على خلافاتنا بطريقة مقبولة ، ونتوصل الى السلم الذي تتوق اليه شعوبنا والذي تقتضيه الضرورة في هذه الأيام المضطربة التي تحجب فيها غيوم المجابهة العسكرية آفاقنا . وفي الحالة المحددة بالنسبة لبلادي ، ولأمريكا الوسطى ، تعتبر المهمة الصعبة المتمثلة في تحقيق السلم مسؤولية تاريخية " أمام الله ، وأمام شعبنا وأمام المجتمع الدولي . واني على اقتناع تام بأنه لن يمكن تحقيق التعايش على أساس الوثام تشبهاً مع مثل شعبنا إلا عن طريق الأجهزة الديمقراطية . ولهذا ، فإنه بالرغم من العقبات والأخطار التي تحيق بنا ، لا يمكن أن تفشل جهودنا ؛ بل اننا على استعداد ، على النقيض من ذلك ، لضاعفة جهودنا ولحفظ كل ما لدينا من نية حسنة الى أن يتم الوفاء بتفويض الشعب السلفادوري لنا بتحقيق السلم .

في سياق الأزمة السلفادورية ، اهتمت سلسلة من العوامل الدولية والداخلية زادتها تعقيدا عواقب بعض الظواهر الطبيعية . فقد أحدثت الأزمة الاقتصادية العالمية أثرا على اقتصاد السلفادور تجلّى في تروى قدرتنا الشرائية ومشاكل ميزان المدفوعات وزيادة المديونية الخارجية وعوامل أخرى . وانا ما نظرنا الى ذلك ، بالاضافة الى الأزمة الاقتصادية الداخلية المتفاقمة نتيجة الظواهر الطبيعية التي حدثت في الآونة الأخيرة ، وأعمال التدمير الهواهي المنتظمة التي يقوم بها أفراد طائشون يعتبرون تدمير مصادرها العمالة والهياكل الأساسية مسألة تكتيكية ، يسهل علينا أن نقدّر التضحيات التي يبذلها الشعب

السلفادوري وقوة رغبته في الكفاح من أجل السلم والصيغ الديمقراطية . ولكنه لن يستسلم أمام شيخ الابتزاز والتدمير .

من الواضح أن الجهود الرامية الى تعزيز العلاقات الاقتصادية ينبغي أن تقترن بتخفيض حدة النزاع الدولي ، مما يتيح تنمية أكثر عدلا وتعايشا أكثر وثاما في المجتمع الدولي ، وخاصة في تلك البلدان الخاضعة لاستغلال المصالح الأجنبية . لقد أسعدنا كثيرا أن نرى الوجود المتزايد لبلدان أمريكا اللاتينية في حركة عدم الانحياز لأن في هذا تأكيدا جديدا لاحترام سيادة واستقلال كل دولة . كان هذا ما ذكرته في الرسالة التي وجهتها في ١ تموز/يوليه ١٩٨٣ ، الى السيدة أندريا غاندي ، رئيسة وزراء الهند بصفتها رئيسة حركة عدم الانحياز . انني على ثقة من أنه أثناء التي ستكون الحركة فيها تحت قيادتها سنشهد عودة الى الطريق الأصلي الذي طبع المبادئ الأساسية للحياد الحقيقي ، بحيث تتيح لبلدان العالم الثالث أن يكون لها حصة أصيل لعرض آرائها المشتركة وأن تواجه الأزمة الدولية . ونأمل أن يساهم هذا الموقف بطريقة فعالة في توجيه مبادرات الحركة داخل الاطار الايديولوجي الذي شكل في الأصل سبب وجودها .

تود السلفادور أن تؤكد من جديد التزامها الراسخ لجمهورية الأرجنتين الشقيقة في تطلعها الى تحقيق ممارسة سيادتها على جزر مالفيناس، ونوجه نداء مخلصا الى طرفي النزاع بأن يسويا خلافتهما عن طريق المفاوضات في اطار هذه المنظمة العالمية . وفيما يتصل بالنزاع في الشرق الأوسط، تود بلادي أن تقول ان أمد هذا النزاع ونتائجه غير المتوقعة تمثل جوانب مقلقة للغاية بالنسبة لصون السلم والأمن الدوليين . ان الحل العادل والدائم فقط هو الذي سيجتنب التغلب على الأزمة في تلك المنطقة، وتحقيقا لهذا الغرض، يتعين على جميع أعضاء المجتمع الدولي الاعتراف بالوجود الرسمي لدولة اسرائيل وحققها في العيش داخل حدودها الدولية المعترف بها ، بنأى عن جميع أنواع

الأخطار والاضغوط الأجنبية؛ وأن يقبلوا بالمثل وجود الشعب الفلسطيني وحقه في إقامة دولته الوطنية المستقلة . ونحن نعتبر أن هذين الطموحين مشروعان وضروريان بالحاح من أجل تحقيق حل مرض .

وفيما يتصل بالحالة في لبنان ، تكرر بلادي الاعراب عن اقتناعها الراسخ بأنه بغية تحقيق حل سلمي ، من الضروري ، في المقام الأول ، أن تحترم جميع الأطراف المعنية الهدنة بحيث تؤدي الى انسحاب جميع القوات الأجنبية حتى يصبح بمقدور لبنان أن يمارس كامل السيادة وأن يمارس أيضا حقه في تقرير المصير . ان تجزئة أوصال الدولة القومية لا يمكن أن يقبل بتاتا .

ان السعي الى الحلول السلمية والديمقراطية للمنازعات هو الطريق الصحيح للتوصل الى المصالحة الوطنية والدولية .

ومن ثم ، فان بلادى ليقلقها أشد القلق تطور الأحداث بشكل يعمق الخلافات بين الدول بدلا من الاسهام في تسويتها . ان الحرب بين ايران والعراق لشاهد بين على ذلك . ومع هذا فتلك الحرب لا ينبغي أن تؤدى بالمجتمع الدولي الى الشعور بالاحباط والعجز .

ان حكومة السلفادور تشعر بقلق عميق ازاء طبيعة النزاع في أفغانستان . ويدرك الجميع ان السياسة التوسعية التي يمارسها الاتحاد السوفياتي ، بالاضافة الى كونها انحرافا عن السبيل القويم ، تعد خطرا كامنا كذلك على الأمن والتعايش السلمي بين الدول . ولهذا فان شعب وحكومة السلفادور يعربان عن الأمل في أن يتمكن الشعب الأفغاني من تقرير مصيره في أقرب وقت ممكن دون تدخل من أى نوع .

وفيما يتعلق بتدخل فييت نام العسكرية في كموتشيا ، تعتبر حكومتي أن انسحاب القوات الفيتنامية شرط لازم عاجل لتحقيق السلم في جنوب شرقي آسيا .

ومن المؤسف انه بالرغم من القرارات والنداءات التي وجهتها الامم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية ، فان حكومة جنوب افريقيا لا تهدى أى دليل حقيقي على عزمها على نهذ سياسة العزل العنصرى . ان ممارسة الفصل العنصرى وانتشاره يعتبران عنصرا ثابتا في نظام السيطرة الذى تفرضه حكومة جنوب افريقيا . وهذا يشكل انتهاكا للمعدالة الاجتماعية ، والحقوق الأساسية للانسان ، والسلم والأمن الدوليين . لهذا فان السلفادور تكرر من جديد ادانتها للفصل العنصرى ، وتحث الامم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية على مضاعفة جهودها للقضاء على هذه الممارسة . كما تدين بلادى الاحتلال غير الشرعي لاقليم ناميبيا من جانب حكومة جنوب افريقيا .

ان المنازعات الجديدة في المجتمع الدولي هي للأسف مرآة لتزايد العداء والتوتر في العلاقات الدولية . وهذا يدعو الى التأمل في حالة الأزمة العامة التي أصبحت تهدد المجتمع الدولي قاطبة .

ان غزو تشاد بمساعدة الحكومة الليبية لدليل واضح على الرغبة الشمولية في السيطرة على العالم . ان أمريكا الوسطى التي تعاني من تدخل أجنبي يزعزع الاستقرار ويناهاض الديمقراطية ، تفهم الصعوبات والتناقضات المترتبة على ذلك . ولهذا لايسع السلفادور الا أن تعرب عن تأييدها لاحترام حق تقرير المصير لشعب تشاد ، ومبدأ عدم التدخل في شؤونه الداخلية .

وأود أن أشير بقلق بالغ الى حادث اسقاط الاتحاد السوفياتي للطائرة المدنية التابعة لكوريا الجنوبية ، الذي راح ضحيته ٢٦٩ شخصا . ان هذا الحادث ، بالاضافة الى كونه انتهاكا لقواعد الطيران المدني الدولي ، يشكل ، انتهاكا ليس له مبرر على الاطلاق لحقوق الانسان الأساسية ، ويمهد عملا وحشيا لم يسبق له مثيل . ويعرب شعب السلفادور وحكومته عن ادانتها الشديدة لهذا العمل المتهور . وعن مشاركتها في الحزن على الضحايا الأبرياء ، وعن تعاطفها الخاص مع شعب كوريا الجنوبية . وعلاوة على ذلك ، فلقد وجدنا من الغرابة بمكان أن كثيرا من الهيئات الدولية المكلفة بصون وحماية حقوق الانسان لم تتخذ أى موقف فيما يتعلق بهذا الحادث العرور . لذلك فاننا نحثها على نهد الممارسة التمييزية المتمثلة في الحكم على الحكومات على أساس اعتبارات ايديولوجية .

ان الخصومة في أمريكا الوسطى آخذة في التزايد نتيجة لممارسة مكشوفة تنتهجها بعض الأنظمة ، وتمثل في التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للبلدان الأخرى ، وتصعيد سباق تسلح غاشم ، والسكوت على الاتجار غير المشروع في الأسلحة بل تشجيعه . وتدرك حكومتي الخطر القائم ، ولهذا فان سياستها الخارجية تستند ، تمثيا مع أهدافها الديمقراطية الداخلية ، الى مبادئ ومفاهيم عالمية ، والى تأييد كفاح بلدان العالم الثالث التي نشترك معها في تحمل عبء التخلف والسعي الى مستقبل أفضل عن طريق التنمية المنصفة والتعاون العادل النشط بين جميع شعوب العالمنا .

وفي بلدي يقوم الطريق الشاق المؤدى الى السلم والديمقراطية على توافق الآراء بين المواطنين ، وعزمهم الصادق على تحقيق هذه الأهداف ، وعلى أن ننسى الى الأبد كابوس الارهاب الذى عشناه طويلا .

ونحن ندرك أن تلك التطلعات يجب أن تستند الى الارادة السياسية المعقودة على العيش في ظل الديمقراطية ، الأمر الذي يحتاج بالضرورة الى قرار اجماعي وتصميم من جانب الشعب وقادته . وهذا هو ما تتخذه حكومة السلفادور ويتخذه شعبها نبراسا لهما في سعيهما الى أن يورثا الأجيال المقبلة وطنا متحررا من الذل والتأثر والخوف .

وإذا ما أردنا أن نحقق السلم في أمريكا الوسطى ، وأن نجنب مواطنينا المعاناة وسفك الدماء ، لا يمكننا الاستمرار في التهاون مع اعمال التدخل أو اعمال زعزعة الاستقرار التي يقوم بها الغير . اننا نطالب باحترام العطايا الديمقراطية التي تجرى في كل من بلداننا ، حتى نتمكن من أن نعمل من أجل السلم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية .

ان مشكلة أمريكا الوسطى يمكن اعتبارها مشكلة اقليمية حيث انها تصب المنطقة فسي مجموعها ؛ ولها أيضا بعد متعدد الأطراف بما أنها تمس كل بلد من بلدان المنطقة على حدة . ومن هنا فان معالجة الأزمة تتطلب نهجا متزامنا وشاملا نظرا لتشابك وترابط عناصرها .

ان حل أزمة أمريكا الوسطى يعني السلم ، وبغية تحقيقه علينا أن نعمل من منطلق أربع نقاط أساسية : أولا ، النهوض بالتنمية المتكاملة والمتوازنة في المنطقة ، الوجهة الى اعادة التشكيل والى التغيير الاجتماعي . ثانيا : اقامة المؤسسات الديمقراطية التعددية القائمة على المشاركة الواسعة ، والنهوض بها وتنميتها . ثالثا : صون واحترام حقوق الانسان في مختلف مظاهرها . رابعا : اعادة اقرار الأمن في أمريكا الوسطى برفض العدوان والتدخل الأجنبي .

وفي هذا السياق ، تعي حكومتى تماما الحاجة الى اقامة حوار اقليمي بهدف التوصل الى اتفاق لتحقيق السلم بنمى عن التدخل أو الضغط الأجنبي . ان الحوار يفترض سبقا رفض العنف ، وتوفير حسن النية بين الأطراف ، وتفهم مختلف الآراء والمواقف . وبعبارة أخرى لا يوجد في الحوار منتصرون ولا متهزموين ، لأنه ينتهي دائما بالتفاهم الذى يتيح تحقيق السلم للجميع . ولقد سبق أن اقترحنا أمام الجمعية العامة اقامة حوار في اطار اقليمي ، وقمنا بذلك أيضا في منظمة الدول الأمريكية . وفي آذار/مارس من هذا العام ، كررنا هذا

الاقتراح في مجلس الأمن ، ويحدد دائما الأمل في أن يتفهم المجتمع الدولي طموحاتنا .
 اننا نرغب في حل سلمي وديمقراطي في امريكا الوسطى ، لأن ذلك يتفق وبسبب
 التمايش في ظلال الوثام الذي يدعو اليه القانون الدولي .
 اننا نريد حوارا اقليميا ، لأننا لا نريد القيام بدور ايجابي أو سلبي في الصراع بين
 الشرق والغرب ، ولا أن نكون ضحايا مأساة يرسم لنا فيها الطريق الذي نسلكه أجانبا يؤدون
 أدوارهم على المسرح أو ينصبون أنفسهم نقادا لنا أو متفرجين علينا . ان شعوب أمريكا
 الوسطى هي التي ينبغي عليها حل مشاكل المنطقة . وبهذه الطريقة وحدها يكون الحل
 راسخ الأساس ، ويضمن للمستقبل التوازن في ظل الوثام ، والاستقرار السياسي ، والهدوء
 الاجتماعي .

اننا نعتقد انه من الضروري أن يتضمن الحل السلمي لأزمة أمريكا الوسطى
العناصر التالية .

العنصر الأول ، ويتعلق بتنفيذ المبادئ التقليدية للقانون الدولي ، مثل احترام
حق الشعوب في تقرير المصير ، والمساواة القانونية بين الدول ، وعدم التدخل في
الشؤون الداخلية ، والتسوية السلمية للمنازعات ، والتعاون من أجل التنمية .

صفحة اقرار السلم في أمريكا الوسطى ، من الأهمية بمكان ارساء قواعد الديمقراطية
في جميع بلدان المنطقة ، وذلك بتنفيذ العملية الديمقراطية الحقة في المجالات السياسية
والاجتماعية والاقتصادية .

بالإضافة الى ذلك ، هناك حاجة الى النهوض بانشاء آليات للمصالحة الداخلية ،
لاسيما في تلك البلدان المنقسمة على نفسها ، وذلك بغية اتاحة الفرصة لجميع القطاعات
للاشتراك في العملية الديمقراطية السياسية في كل بلد .

ان الديمقراطية في المنطقة شرط مسبق من أجل السلم . وانا ما فشل بلد
واحد في تعزيز العملية الديمقراطية وقيمها ، فان هذا سيخل بحالة الوثام والاستقرار .
وما لم تتخذ الديمقراطية طابعا مؤسسيا ، لن يمكن تحقيق التوازن . ان العمليات
الديمقراطية التي تغذيها الماركسية توسعية بحكم طابعها .

صفحة ضمان أمن دول أمريكا الوسطى ، هناك ضرورة لكبح جماح التسلم واقامة
نظام لجرد الأسلحة بهدف تخفيضها ، والمثل ينهني فرض حظر على الأسلحة الكيميائية
والبكتريولوجية المتطورة .

يجب الحد من القوات النظامية وحظر القوات غير النظامية ، والحد من المستشارين
العسكريين ومن القوات الأجنبية المشاركة في أنشطة مماثلة وتخفيض اعدادهم ، وفرض
رقابة فعالة على الاتجار بالأسلحة داخل المنطقة وخارجها ، سواء كان ذلك عن طريق
أشخاص أو جماعات أو منظمات تحاول عن طريق العمل المسلح زعزعة استقرار الحكومات .

من المهم أيضا تعزيز آليات التعاون الاقتصادي من أجل إعادة تشكيل عطية التكامل الاقتصادي حتى يصبح التغيير الاجتماعي والتنمية أمرين ممكنين . كل ذلك يتطلب القبول والتنمية الملائمة وآليات المراقبة والاشراف والضمانات للتقيد الصارم والحقيقي بما قد يتم التوصل اليه من اتفاقات . ويجب أن تتخذ تدابير قسرية ضد من ينتهكون هذه الاتفاقات أولا يلتزمون بأحكامها . ان مجموعة كونتادورا بوصفها مجموعة اقليمية ومبادرة من امريكا اللاتينية تحظى بتأييد دولي . انها ماضية في جهودها الرامية الى تخفيف حدة التوتر ، وتساهم في ارساء السلم .

علينا أن نأخذ في الاعتبار انه في عطيات تحقيق السلم ، تبنى الثقة بالأعمال والأفعال ، ومن ثم تتزايد وتتعاظم . ويمكن ، لسوء الحظ ، أن تتردى بل وأن تفقد . ان رأى الأطراف الأخرى لا يهم ، ولكن الذي يهم هو الطريقة التي تنظر بها حكومات البلدان المعنية مباشرة ، الى هذه المناقشات . وتحقيقا لهذا الغرض ، نكرر من هذا المنبر بصفة رسمية ، وسنعمل ذلك من منابر أخرى ، ثقتنا في الحوار المتعدد الأطراف في المنطقة وفي الحل الشامل بوصفه أفضل اسلوب لتحقيق السلم والاتفاق اللذين تتسوق اليهما شعونا .

من المؤسف ، انه في سياق هذه الجمعية العامة ، طلبت نيكاراغوا ادراج بند بشأن امريكا الوسطى ، وهو حدث ستترتب عليه بلا شك آثار غامرة على جهود مجموعة كونتادورا ، لان تدويل هذا النزاع واشراك أطراف أخرى لا تعني الوضع الاقليمي أو تحفزها اعتبارات غريبة عن المنطقة سيؤدي الى انعاف هذا المحفل . ان طلب نيكاراغوا يتعارض مع أهداف مجموعة كونتادورا المتمثلة في تحقيق السلم . كما يتعارض مع السلم في امريكا الوسطى .

لقد قبل بوضوح ، كما اعترف بأن الأزمة الناشئة في بلدي سببها الظروف الاجتماعية

والاقتصادية الداخلية التي شجعت الاجحاف والحرمان الاجتماعي . ولتصحيح هذا الوضع اتخذت تدابير أساسية من شأنها أن تعزز الآليات المناسبة لعملية التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي حتى يمكن للسلفادوريين أن يجدوا التعددية السياسية الحقيقية والمشاركة الاجتماعية الكاملة القائمة على حرية الفرد وحرية المجتمع ككل .

ولتحقيق هذه الأهداف ، جرت إصلاحات هيكلية كما تم توسيع نطاقها . وهذه الانجازات معروفة على نطاق واسع في الداخل وفي الخارج . ان الأهداف التي سعينا الى تحقيقها عن طريق الإصلاح الزراعي وتأمين قطاع المصارف والتجارة الأجنبية ، جزء من اصرارنا الوطني على استئصال العوامل الداخلية التي سببت الأزمة الاجتماعية .

ان حكومة السلفادور ، بنية تحقيق الوثام الداخلي والديمقراطية ، وضعت مع اللجان المعنية بالسلم وحقوق الانسان ، مسودة لقانون العفو العام والاملاح الذي أقر في ٤ أيار/مايو من هذا العام بقرار اجماعي من الجمعية التأسيسية .

اننا مقتنعون بأن مشكلة السلفادور معقدة وان لها اسبابا داخلية وخارجية ، ولكن التدخل القائم على دولية سياسية وايدولوجية تسيء الفهم تمنعنا من التعجيل باضفا الطابع الديمقراطي .

اننا نبذل جهودا لتحقيق السلم في الداخل ، وفي اطار هذه الجهود نعتقد بأن الانتخابات التي ستجرى في المستقبل القريب في بلادنا بمشاركة جميع السلفادوريين الذين يعتزون بالديمقراطية ، هي وسيلة وداية لعملية تحقيق سلم قاطع ودايم بفيئة ارساء نظام ديمقراطي .

ومن أجل تعزيز هذه الجهود أعربت حكومة بلادى عن استعدادها للنهوض بمشاركة جميع القوى السياسية دون استثناء في برنامج السلم الذي تم وضعه . وعلى هذا الأساس وجهت لجنة السلم ندا صويحا الى القطاع السياسي للمعارضة المسلحة ، من

أجل الحوارية تحدي شروط وضمانات اشتراكها في الانتخابات المقبلة . لقد جرت اتصالات وعقدت اجتماعات أولية بين لجنة السلم والمعارضة المسلحة ، بل ان عطية الحوار قد بدأت بالفعل . والمثل وجهت نداءات كثيرة الى أولئك الذين يشهرون السلاح ، تطلب منهم القاء سلاحهم والمشاركة بحسن نية كاملة في بناء بلدنا وتعزيز مؤسساتنا الديمقراطية حتى يمكن اقامة نظام اجتماعي تعددي قوى يشارك فيه الجميع ، وينهض بالتنمية الكاملة لمجتمعنا .

لقد اقترحت حكومتى نيابة عن شعب السلفادور بديلا ديمقراطيا حقيقيا ، حتى يكون السلم هو النتيجة الطبيعية للمطية السياسية القائمة على توافق الآراء الاجتماعى الذى ستضع الانتخابات القادمة أساسه ، وعلى المرونة المتزايدة في نظامنا الديمقراطى .

وفي هذا السياق ، ينبغي أن يكون السلم ثمرة تعزيز الاصلاح الاجتماعى والاقتصادى والتمتع بحقوق الانسان . ولهذا السبب ، أود الآن أن أوجه نداء الى جميع الممثلين للتأمل - في ساعة سفك الدماء والنيران هذه - في الحاجة العاسمة الى الحوار والى السلام .

لقد مات الكثيرون في بلدى وفي بلدان أخرى . ماتوا لأنه طلب منهم أن يبذلوا ارواحهم من أجل السلم . وبذلوا ارواحهم دون شكوى ، ولكن السلم لم يتحقق .

السيد دوست (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا

لي في البداية أن أعرب ، سيدى ، عن خالص تهناتي وفد جمهورية أفغانستان الديمقراطية وعن تهنعتي الشخصية لكم لانتخابكم لرئاسة الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . ونحن متأكدون - وأنتم ، ولا شك ، دبلوماسي متمرس ذو مكانة رفيعة - من أن ادارتكم البارعة الفعالة للدورة الحالية سوف تضمن لها النجاح . وأود أن أؤكد لكم تعاون وفد جمهورية أفغانستان الديمقراطية الكامل لكم لدى اضطلاعكم بمسؤولياتكم .

أود أيضا أن أشيد بحرارة بالفريق امرى هولاي رئيس الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة للطريقة الممتازة والمثالية التي ادار بها أعمال تلك الدورة .

ان امتناننا يمتد أيضا الى الأمين العام للأمم المتحدة السيد خافيير بيريز دى كوبيار لمساعدته التي لا تكفل لتعزيز فعالية منظماتنا وهيئتها المعنوية .

ان جمهورية أفغانستان الديمقراطية - مثل أى دولة في العالم - لها مصلحة كبيرة في الحفاظ على الأمم المتحدة باعتبارها اداة لصيانة السلم والأمن وتشجيع الصداقة والتعاون والانفراج بين الدول .

لقد اضيفت الى تاريخ عالمنا سنة أخرى من الاضطراب وعدم الأمن والمشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي لا حصر لها ، ولا شك أنها كانت رغبة جميع الأعضاء

في أن يكون بمقدورنا الكلام عن انجاز تلك الأهداف التي وضعناها بأنفسنا في سياق الأمم المتحدة واعتبرناها ذات أهمية أساسية بالنسبة لنا جميعا .

ومع ذلك ، فان هناك أمثلة لمشاكل منفصلة ومنعزلة تجعلنا نشعر بالاحباط . ان المشاكل ذات الطبيعة العالمية لم تحتفظ بوجهها الشرس فحسب بل ازدادت حدة بعضها سوءا .

ان تهديد الحرب النووية لم يكن وشيكا أكثر مما بيد والآن في ظل الحالة الحانية للعلاقات الدولية . ان قوة الدفع النفسية والمادية لمثل هذه الكارثة لم تستمر دون هواده فحسب ، بل ان سرعة سباق التسلح النووي وكذلك سباق التسلح التقليدي قد وصلت الى مستويات لم يسبق لها مثيل .

ان المذاهب الرهيبة لـ " الأمن عن طريق القوة " و " التفاوض من مركز القوة " و " الحرب النووية المحدودة المطولة " هي الظلال الأساسية التي خيمت على الحياة في كوكبنا أثناء العام الماضي . ان التهديد الموجه لبقا الجنس البشرى ذاته قد أصبح واضحا أكثر من أى وقت مضى وبخاصة في ضوء سياسة ادارة الولايات المتحدة الحالية في اعادة التسلح والمواجهة الشاملة .

ان الصرخة العالية للجماهير في العالم كله ، المؤيده لوقف سباق التسلح على الفور وتحقيق نزع السلاح ، ولا سيما في جانبه النووي ، لم تلق آذانا صاغية . ان القرارات العديدة للجمعية العامة التي ترمي الى تحقيق هذا الهدف يتم تجاهلها بشكل غير مسؤول من جانب دوائر دعة الحرب في الولايات المتحدة . لقد أقر كونغرس الولايات المتحدة ، في انكار كامل لمطالب العالمية الساحقة من الدول ومسالحيها المعبر عنها في تلك القرارات وعلى وجه السرعة ، مشروعات قوانين ، الواحد تلو الآخر ، تخصص بلايين الدولارات لانتاج أسلحة الدمار الشامل الرهيبة المشعة مثل قذائف ام - اكس ، ومبرشنيغ ٢ ، والقذائف الانسيابية ، وما يسمى بالأسلحة الكيميائية الثنائية ، وغواصات

ترايدنت ، والقاذفات الاستراتيجية بي - ١ وغيرها . ان جمهورية أفغانستان الديمقراطية باعتبارها عضوا في أسرة الدول التي ستصبح حتما ضحايا أبرياء لأى حرب عالمية نووية لا يسعها الا أن تدين ويقوة النهج العسكرى الذى تتبعه ادارة الولايات المتحدة والكونغرس .

وان نضع هذا الاعتبار نصب أعيننا ، نتابع باهتمام بالغ التطورات الناجمة عن خطط الولايات المتحدة لوزع مئات القذائف التسيارية بيرشينغ ، والقذائف الانسيابية طويلة المدى في القارة الأوروبية التي تتراكم فيها امكانيات تدميرية هائلة بشكل غير ضرورى . واذ ما تم - على النحو المزمع - تنفيذ المخطط العدواني للولايات المتحدة لتحقيق التفوق العسكرى على الاتحاد السوفياتي في أوروبا وفي أماكن أخرى ، فاننا متأكدون بأن سباق تسلح حلزوني آخر سيصبح أكثر احتمالا مما يهدد - أكثر من أى وقت مضى - وجود البشرية ذاته .

وبالتالى ، فان أكبر مهمة تقع على عاتق المجتمع الدولي هي تهادى خطر محرقة نووية .

ان المقترحات البناءة الواقعية التي تقدم بها الاتحاد السوفياتي بشأن الحد من الأسلحة النووية في أوروبا ، واعلانه من جانب واحد أنه لن يكون الهادئ باستخدام الأسلحة النووية ، والمقترحات التي تقدم بها يورى أندروفوف قد قوبلت جميعا بالتأييد القوي من جانب المجتمع الدولي . واننا نؤكد مرة أخرى تأييدنا التام لهذه المبادرات، ولمقترحات البلدان الأعضاء في حلف وارسو لا يبرام معاهدة الامتناع المتبادل عن استخدام القوة العسكرية ، والحفاظ على العلاقات السلمية بينها وبين الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي . ونحن نؤيد المقترحات التي تقدم بها الاتحاد السوفياتي فسي الرسائل التي وجهها أندريه غروميكوالى الأمين العام للأمم المتحدة ، ونضم صوتنا الى طلب ادراج هذه الرسائل في جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة .

ان المسائل المتعلقة بالاقتصاد العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية ترتبط ارتباطاً مباشراً بقضايا السلم والاستقرار . ان آفاق التنمية الاقتصادية العالمية والتعاون تعتمد على نجاح القوى المحبة للسلم في تحقيق الهدف الأساسي في ميثاق الأمم المتحدة ، الا وهو انقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب وفضائعها والحفاظ على السلم وتدعيمه . ومن المعروف أن الموارد الهائلة التي يتم تهديدها على سبيل التسليح العقيم يمكن أن تخصص بشكل مفيد للغاية لأنشطة التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي .

تعقد هذه الدورة للجمعية العامة في ظل خلفية من الأوضاع الاقتصادية الدولية البالغة الصعوبة . وان الأزمة المستمرة في انتظام الرأسمالي العالمي قد أشرت بالسلب على الاقتصادات الوطنية للبلدان النامية وعلى العلاقات الدولية برمتها * .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد شنوبيك (تشيكوسلوفاكيا) .

ان الهوة في مستويات التنمية الاقتصادية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تزداد اتساعا ، واصبح من الاكثر صعوبة الاضطلاع بمهام الاستراتيجية الانمائية الدولية للامم المتحدة في عقد الثمانينات ، وبلوغ أهدافها . ان عطية اعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية وتنفيذ برنامج انشاء نظام اقتصادى دولي جديد قد تباطأت بشكل خطير بل وتوقفت . وأود أن أسعري انتباه هذه الجمعية الى الموقف الخطير والازمة الاقتصادية التي تواجهها اقل البلدان نموا ، ولا سيما تلك التي تجد نفسها في موقف اقل موثاه بسبب موقعها الجغرافي كبلدان غير ساحلية . وان السرعة البطيئة - على نحو مؤلم - التي يتم بها تنفيذ برنامج العمل الجديد الضخم المخصص لها لمدعاة لخيبة الامل . واننا نحث المجتمع الدولي على أن ينفذ ذلك البرنامج بالكامل وعلى نحو فعال وأن يقدم الى اقل البلدان نموا مساعدات مالية ، بكميات ، وبشروط ، تستجيب لاحتياجاتها الفورية والطويلة الأجل .

ان العبء الهائل للمشاكل الاقتصادية الذي ينوء به كاهل الاطبيقة الساحقة من البلدان ، قد ازداد ثقلا نتيجة لعزيز استخدام النظام المالي الدولي وسيلة للضغط والتخويف لتعزيز مصالح سياسية واقتصادية اثانية لسادة العالم الراسماليين .

ان بؤر التوتر والاضطراب في انحاء العالم ، ازدادت اشتعالا نتيجة للوجود العسكري الامبريالي المتزايد ، لا سيما امبريالية الولايات المتحدة ، الذي يتجه نحو تدويل بعض المشاكل الداخلية او الثنائية او الاقليمية . ولا يوجد بالكساد مكان في العالم لم يؤد وجود قوى التدخل الامبريالية المنذر بالشوم فيه الى تصعيد الخطر الذي يتهدد امن واستقرار البلدان في تلك المناطق .

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية ، تضايف الوجود البحري للولايات المتحدة في المحيط الهندي ، بينما لا تزال شعوب المنطقة تنتظر تحقيق طموحها الى تحويل المحيط الهندي الى منطقة سلم .

ولقد زادت الولايات المتحدة - بدرجة كبيرة - تعزيزها العسكري فسي جزيرة ديبغو غارسيا التابعة لموريشيوس ، في تناقض صارخ مع رغبات الامم المحيطة، التي تود ان ترى المحيط الهندي والمناطق المتاخمة وقد تحررت من القواعد والمنشآت العسكرية الاجنبية .

ولقد نسفت الولايات المتحدة عقد المؤتمر الدولي المعني بالمحيط الهندي - الذي اقترح الاعضاء غير المنحازين في لجنته المخصصة ان يعقد في ايار/مايو الماضي في كولومبو - وذلك تمشيا مع سياستها التوسعية هي وحلفائها . وان نداء السيد راتسيراكا ، رئيس مدغشقر ، لعقد مؤتمر قمة للدول الداخلية والساحلية بالمحيط الهندي - وهو مبادرة تؤيدها حكومتي تايبدا كاملا - يواجه عراقيل تضعها في طريقه الدوائر الامبريالية . ونتوقع من هذه الدورة للجمعية العامة ان تدعو الى الاسراع في اختتام العمل التحضيري والى عقد المؤتمر الدولي المعني بالمحيط الهندي في وقت لا يتجاوز عام ١٩٨٤ .

ان الاستجابة الفاترة والسلبية من بعض البلدان ازا مبادرة هامة مثل اقتراح جمهورية منغوليا الشعبية عقد اتفاقية بعدم الاعتداء المتبادل وعدم استخدام القوة في آسيا والمحيط الهادي ، قد اجلت تحقيق السلم الشامل والاستقرار في تلك المناطق .

وبالرغم من الفشل الواضح لمخططات الهيمنة الامبريالية ضد جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، لا يزال على هذه البلدان ان تسلم بالحقائق التي لا تروق لها وقد آن الاوان للمجتمع الدولي ليعيد لشعب كمبوتشيا حقه الشرعي في ان يمثل في هذه الجمعية .

لقد فتحت مقترحات عديدة من بلدان الهند الصينية الثلاثة ، لا سيما المقترح الاخير الذي قدمه مؤتمر قمة تلك البلدان والذي يهدف الى تطبيع الموقف في منطقة جنوب شرقي آسيا ، افاقا مشجعة لوقف العداوات الاقليمية .

وفي الشرق الاوسط ، لا يزال مسار الاحداث مخيبا للآمال ، فان اراض فلسطينية وهربية تتضمن القدس ومرتفعات الجولان السورية لا تزال تحت سيطرة قوات الاحتلال الاسرائيلية . وان انكار الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ، الذي يمثل لب المشكلة ، جنبنا الى جنب مع الطموحات الصهيونية لانشاء " اسرائيل الكبرى " قد حول المنطقة كلها الى مصدر دائم لتهديد أمن العالم بأكمله . واننا نعتقد أن تحدى اسرائيل في صلف للمعايير والمبادئ الدولية كان من شأنه ان يفضي الى الضغط المعنوي من الراى العام العالمي ، لو أن اميرالية الولايات المتحدة حرمت اسرائيل من الوسائل السياسية والمالية والعسكرية التي تقدمها بسخاء الى آلة الحرب الصهيونية .

لا يزال الموقف في لبنان منذ العام الماضي محفوا بخطر اندلاع حرب شاملة جديدة في الشرق الاوسط . وان احلال قوات تابعة لدول حلف شمال الاطلسي محل القوات الاسرائيلية في بيروت ، وتدخلها السافر في العداوات الداخلية قد زادنا من دواعي القلق بشأن تدويل النزاع في لبنان على نحو سريع . واننا ندين قصف القوات البحرية الامريكية الجبري للمدن والقرى اللبنانية .

ان احداث السنوات القليلة الماضية حالت دون محاولات عزل المكونات التي لا تتجزا لازمة الشرق الاوسط باقتراح صفقات منفصلة واتفاقات توطئة لحلها . ان وقف العدوان الاسرائيلي ضد البلدان العربية ، وكذلك انسحاب القوات الاسرائيلية الفوري والكامل من الاراضي الفلسطينية وغيرها من الاراضي العربية ومعارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير ، تحت قيادة مثله الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية ، هي المتطلبات الاساسية لتحقيق تسوية شاملة طال انتظارها .

ان المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، الذي عقد في جنيف من ٢٩ اب / اغسطس الى ٧ ايلول / سبتمبر ١٩٨٣ ، اعطانا اخر تقييم اجراه المجتمع

الدولي لهذه المشكلة سيئة الحظ التي اثقلت ضميره لاكثر من ثلاثة عقود ونصف عقد .
وهنا تاكد مرة أخرى انه لا يمكن التوصل الى حل دائم وشامل وهادل لقضية الشرق
الاطوسط ما لم يمارس شعب فلسطين بفعالية حقوقه غير القابلة للتصرف بما فيها حقه
في اقامة دولته الوطنية في فلسطين . وطبقا للفقرة ٦ من اعلان ذلك المؤتمر ، ندعو
مجلس الامن لانشاء الترتيبات المؤسسية الواجبة لعقد مؤتمر سلام دولي بشأن
الشرق الاوسط .

وهنا نود ان نكرر مرة أخرى تاييدنا القاطع للوطنيين البواسل من
الفلسطينيين ، والسوريين ، واللبنانيين في كفاحهم البطولي ضد العدوان والاحتلال
الامبريالي والصهيوني .

ان الجزء الجنوبي من افريقيا يبقى هدفا دائما لسياسة نظام بريتوريا للقمع
العنصري داخل جنوب افريقيا والاحتلال والقمع في ناميبيا ، والعدوان وأعمال التخويف
ضد البلدان الافريقية المستقلة في المنطقة .

وقد ادت الفترة قيد الاستعراض الى ايجاد دلائل عديدة على تعسفت
نظام الفصل العنصري فيما يتعلق بتنفيذ خطة الامم المتحدة لناميبيا ؛ والعديد من
الامثلة على مخططات بريتوريا العدوانية والمثيرة للقلق ضد أنغولا ، وموزامبيق ،
وليسوتو وغيرها من البلدان المجاورة . واثبت الاغتيال الوحشي الذي قام به نظام
الفصل العنصري لكثير من المناضلين من اجل الحرية في جنوب افريقيا ، في تجاهل
تام للنداءات المتكررة باستعمال الرافة ، مرة أخرى ، أن نظام جنوب افريقيا ليست
لديه اية نية على الاطلاق ، رغم ما يقال في عواصم معينة ، لادخال اية تغييرات ذات
مغزى على نظامه الاجرامي الكريه .

ان اعتماد نظام بريتوريا على المساعدة التي يتلقاها من البلدان الرأسمالية، لاسيما من الامبريالية الامريكية، مكنه من عرقلة التوصل الى حل يرمي الى القضاء على المشاكل التي سببها هذا النظام. واننا نقطع على انفسنا عمداً بأن نقدم تأييدنا الكامل الى دول خط المواجهة والى شعب ناميبيا البطل بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية والى الشعب المقهور في جنوب افريقيا وطلبعته، المؤتمر الوطني الافريقي.

اننا نقف الى جانب اخوتنا الليبيين في وجه انتهاك الولايات المتحدة الصارخ والمتكرر لسيادتهم واستقلالهم. ونطالب بالانهاى الفوري لهذه التهديدات. لقد أصبحت الحالة في امريكا الوسطى مصدر قلق متزايد، ليس للمنطقة فحسب بل للمجتمع الدولي بأسره. ومما لاشك فيه ان السبب الرئيسي للتوتر والعداء في المنطقة يكمن في سياسة الولايات المتحدة القائمة على التدخل والعدوان. ان المؤامرات والمكائد التي تحاك ضد نيكاراغوا عن طريق تنظيم وتدريب وتسليح العناصر الساموزية المناوئة للثورة وارسالها من البلدان المجاورة الى ذلك البلد لارتكاب اعمال التخريب والتدمير وتقويض الثورة، كلها امور آخذة في الازدياد. وقد كشفت الهجمة الجوية على مدينة مانغوا الطبيعية الوقحة للعدوان المتزايد ضد نيكاراغوا.

وخلال السنة الماضية، شدد الحصار الامبريالي قبضته على الشعوب الثورية في كوبا وغرينادا وسورينام، حيث اصبح اللجوء الى استخدام المساعدة الاقتصادية، كوسيلة لممارسة الضغط على عدد من بلدان امريكا اللاتينية الاخرى جزءاً متزايد الأهمية من مخطط الولايات المتحدة الذي يستهدف تحدى الارادة الحرة لشعب القارة.

واننا نطالب بعودة المنطقة الكوبية التي تحتلها القاعدة البحرية الامريكية في غوانتانامو الى كوبا في اسرع وقت ممكن.

ونؤكد من جديد تأييدنا لمبادرة الدول الاعضاء في مجموعة كونتادورا من اجل ايجاد حل سلمي للحالة الراهنة في امريكا الوسطى . ونعرب عن تضامننا دائما مع حركات التحرر الوطني ، بما في ذلك تلك القائمة في السلفادور وشيلي وغواتيمالا . ونعرب عن خيبة الامل لفشل الكثير من المساعي التي قام بها المجتمع الدولي لوقف الحرب بين البلدين الاسلاميين المتجاورين ايران والعراق . وان الاستمرار في سفك الدماء ، الذي لا معنى له ، والذي الحق خسائر كبيرة في الارواح والممتلكات لا يخدم الا مصالح الامبريالية بتقديم الذريعة لها للتدخل العسكري في المنطقة . ولنا وطيد الامل في ان يوضع حد لهذه الحرب الاخوية في اسرع وقت ممكن . ان موقفنا من مسألة قبرص لا يزال كما هو ولم يطرأ عليه تغيير . ونعرب عن تأييدنا الكامل لاستقلال وسيادة ووحدة جمهورية قبرص وسلامتها الاقليمية ووضع عدم الانحياز الذي تتمتع به . ونطالب بانسحاب قوات الاحتلال من هذا البلد . ونؤكد من جديد تأييدنا لتوحيد كوريا سلميا على اساس المقترحات التي تقدمت بها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية . ان جمهورية افغانستان بوصفها مناضلا صامدا في سبيل انهاء الاستعمار ، تؤيد ممارسة شعب بورتوريكو السريعة لحقه في تقرير المصير واستقلال ، وعودة جزر مالديف الى جمهورية الارجننتين ، والاعتراف بحق شعب جمهورية الصحراء العربية الديمقراطية في تقرير المصير ، وعودة جزر غلوريوس وخوان دي نونا ويوروبا وباساس دا انديا الملغاشية الى جمهورية مدغشقر الديمقراطية . لقد كنا نامل في ان تكون الفترة التي أعقبت الدورة الماضية للجمعية العامة قد شهدت تخفيضا للتوتر في منطقة جنوب غربي آسيا مما يمكّن من تمهيد الطريق لخلق جو من الثقة يشجع على المفاوضات بين افغانستان وبلدين من جيرانها . بيد ان الحقيقة المؤلمة للحرب المستمرة غير المعلنة التي تشنها الرجعية ضد

شعبنا ، وبصورة رئيسية من اراضي باكستان ، تشكل حجر عثرة امام ابرام اتفاق يمكن ان يرتكز على أساسه مستقبل العلاقات بين بلداننا .
ان هذه الحرب الآثمة - في الواقع - امتداد اقليمي لمؤامرة الامبريالية العالمية التي تستهدف زعزعة استقرار الدول المستقلة ذات السيادة واخضاعها ، ومن ثم ارغامها على السير في فلك الامبريالية التي تقف وراءها الدوائر العدوانية في الولايات المتحدة . ويتم تنفيذ هذه السياسة بالتعاون مع البلدان التي تميل الى السيطرة والبلدان الرجعية والقوى المتعاونة معها في المنطقة . ان الطبيعة المدمرة والوحشية والمعادية للانسانية التي تتسم بها هذه الحرب غير المعلنة تكشف عن الشكل الحقيقي لشعار الانسانية والاخلاق والحرية الذي ترفعه الامبريالية الامريكية والهيمنة الصينية وحلفاؤهما الرجعيين .

ان الخسائر التي حلت بشعبنا منذ بداية الحرب غير المعلنة ضدنا فادحة . ونتيجة للاعمال التخريبية التي تقوم بها العصابات المناوئة للثورة ، وبصورة رئيسية الاعمال التي تشن من باكستان ، تم تدمير نصف مجموع المدارس في البلاد و . ٥ في المائة من خطوط الاتصالات وعدد من منشآت الطاقة الكهربائية والحرارية في البلاد وغير ذلك من المرافق العامة . ووقعت خسارة ذلك في اقتصادنا على نحو ٢٤ بليون افغاني . وتقدر هذه الخسارة بنصف مجموع استثمارات التنمية التي تمت في العشرين عاما التي سبقت ثورة ٢٧ نيسان / ابريل ١٩٧٨ .

واسمحوا لي بأن أعلن امام هذا التجمع ، بأنه لا يمكن اثناء الشعب الافغاني البطل عن الطريق المبدئي الذي اختاره . فهو على استعداد لبذل المزيد من التضحيات لحماية ثورته ونظامه الاجتماعي / السياسي .

وبفضل تصميم شعبنا الكادح ، والسياسة الاقتصادية لحكومتنا الثورية التي رسمت بعناية ، والمساعدة التي تلقيناها من البلدان الشقيقة ، لاسيما الاتحاد

السوفياتي ، استقر اقتصادنا الوطني على الدوام وسار على درب النمو المستمر . وفي ضوء الخطوة الحالية لتنفيذ الخطة الخمسية للتنمية الاجتماعية / الاقتصادية فاننا نتطلع قدما الى تجاوز الاهداف المحددة لتلك الخطة . ان تفاني قواتنا الثورية المسلحة ، ومشاركة الجماهير النشطة في الدفاع عن الثورة ، واستسلام العصابات المناهضة للثورة بصورة جماعية لقوات الامن ، وتنظيمها اللاحق في لجان من أجل الدفاع عن الثورة ، كلها عوامل اسهمت في عملية التطبيع المستمرة في جميع ارجاء البلاد وفي تعزيز قوة أجهزة الدولة المحلية .

وأود ان اسجل هنا تقدير حكومة بلادي المخلص للجهود التي يبذلها الامين العام للامم المتحدة وممثله الرامية الى تطبيع الحالة في افغانستان والمنطقة المحيطة بها . وعلى الرغم من تعقد المسائل التي تنطوي عليها الحالة ، ففي ضوء الشكل الحالي للمفاوضات ، تم احراز تقدم ملموس في عملية التفاوض التي تمت في جنيف بين افغانستان وباكستان عن طريق جهود الوساطة التي بذلها السيد دياغو كوردوفيز ، ممثل الامين العام .

وكما هو واضح ، فان التدخل المسلح الموجه نحو جمهورية افغانستان الديمقراطية والذي يأتي من الاراضي الباكستانية هو بيت الداء للمشكلة المحيطة بافغانستان . لذلك ، فان وقف هذا التدخل يعتبر الغاية الرئيسية لهذه المفاوضات . وبعد حل هذا الجانب من المشكلة ، وتقديم ضمانات دولية يمكن الركون اليها بشأن عدم استئناف التدخل ، سوف تسود الظروف التي من شأنها ان تسهل عودة الافغان الذين يعيشون مؤقتا خارج حدودنا . وقد تجسد ذلك بوضوح في مقترحاتنا المقدمه بتاريخ ١٤ ايار/مايو ١٩٨٠ و ٢٤ آب/اغسطس ١٩٨١ .

ونحن على يقين من انه مع التحلي بالاحساس بالواقعية وبالارادة السياسية وبالاخلاص يمكننا أن نتوصل عن طريق المفاوضات المباشرة الى اتفاق نهائي يخدم قضية الاستقلال والسلم في المنطقة اذا ما نفذناه بأمانة .

ان افغانستان تنتهج سياسة مستقلة سلمية ونشطة وغير منحازة . ونحن عازمون على متابعة هذا المسار في المستقبل بما يتفق وتطلعات شعبنا وفي حدود امكانياته . ويقوم هذا الموقف أيضا على تحليل شامل للدور الحيوي المتزايد الذي تلعبه حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية . ونحن ملتزمون بقرارات مؤتمر القمة السابع لحركتنا الذي عقد في نيودلهي في اذار / مارس الماضي تحت القيادة القديرة لرئيسة وزراء الهند السيدة انديرا غاندي . ولن نألو جهدا على المستوى الفردي ، وبالتعاون مع الآخرين ، في تنفيذ قرارات هذا المؤتمر بما يتمشى ومبادئ وأهداف حركة عدم الانحياز .

أود أن أختتم كلمتي بالاعتباس عن بابرآك كارمال الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشعبي الديمقراطي لأفغانستان ورئيس مجلس الثورة لجمهورية أفغانستان الديمقراطية ، الذي قال ان العلاقات السلمية مع جميع بلدان وشعوب العالم بما في ذلك جيراننا ، التي تقوم على أساس المبادئ المعترف بها دوليا من تعايش سلمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم التعرض لها ، واحترام السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال الوطني والصدقة والتعاون ، هي الأهداف الأساسية لحكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية .

الشيخ محمد آل خليفة (البحرين) : سيدي ، يطيب لي باسم دولة

البحرين أن أعبر عن تهنينا للسيد خورخي ايديكال لتوليته رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين . ولا شك ان خبرته كدبلوماسي ورجل دولة في جمهورية بنما الصديقة ستساهم في انجاح أعمال هذه الدورة . وأود أن أشكر سعادة السيد امرى هولاي لما بذله من جهود في ادارته للدورة السابقة . كما يطيب لي أن أشكر سعادة الأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوبيار لساعيه المتواصلة من أجل تعزيز دور منظمتنا في تحقيق أهدافها وأغراضها ، وخاصة حفظ السلم والأمن في العالم .

ويسرني أن أهنيء حكومة وشعب سان كريستوفر ونيفيس بمناسبة انضمامها لعضوية هذه المنظمة .

نجتمع كل عام في هذا المحفل الدولي لتبادل الآراء والأفكار حول أفضل السبل لمعالجة العديد من القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تهم المجتمع الدولي . ان المعضلات المعقدة التي تواجه العالم في وقتنا الحاضر لا تبشر بمستقبل أفضل للعلاقات الدولية . ففي كل عام نرى الأزمات الدولية تزداد حدة دون أن يتمكن المجتمع الدولي من كبحها أو إيجاد حلول لها ، ان الصراع بين الدول ، وخاصة الدولتين العظميين ، يشتد يوماً بعد يوم دون ايلاء اهتمام حقيقي لبدأ التعاون والعدالة في العلاقات الدولية .

ولا ريب أن هذه الظاهرة تزيد من قلقنا ومخاوفنا ، ان لم يستطع المجتمع الدولي بعد مرور ثمانية وثلاثين عاماً على انشاء الامم المتحدة ، تطبيق مبادئها المتعلقة بالحد من استخدام القوة في العلاقات الدولية . فلا تزال كثير من الدول تتخذ من استعمال القوة منهجاً لسلوكها الدولي ولا سيما في الأزمات السياسية الحادة ، حيث يبادر الطرف الأقوى في النزاع الى استخدام القوة العسكرية ضد الطرف الآخر غير عابئاً بمبادئ الامم المتحدة والمواثيق الدولية .

ان واضعي ميثاق الامم المتحدة كانوا يدركون ما عانته شعوب العالم من جراء اتباع سياسة القوة في حربين عالميتين طاحنتين بددت طموحات هذه الشعوب في الأمن والسلام . فجاءت مبادئ الميثاق لتلبي طموحات شعوب العالم ، ولتسترد بها الدول في علاقاتها مع بعضها بعضاً تمهيداً لبروز نظام جديد في العلاقات الدولية يهدف الى خلق مبدأ الأمن الجماعي في اطار دولي متفق عليه من جميع الدول الأعضاء .

اذا أمعنا النظر اليوم في الميثاق الذي تعهدنا جميعاً بصونه والاهتداء بمبادئه ، وفيما آلت اليه الأوضاع الدولية من اضطراب وفوضى خطيرين ، لوجدنا التناقض واضحاً بينهما . ولا يخفى أن القرائن قد أكدت استحالة تطبيق مبدأ الأمن الجماعي في ظل الظروف الراهنة ، حيث تناصر بعض الدول الكبرى دولاً دأبت على ممارسة العدوان بصورة مستمرة

وسافرة . ولعل اسرائيل بعد ورائها المستمر على الدول العربية دون رادع دولي ، لخير دليل على هذه الحقيقة الساطعة .

ان معالجة مسألة تضائل دور الأمم المتحدة في تسوية المنازعات بالطرق السلمية والابتعاد عن الالتزام بأهداف الميثاق في السلوك الدولي هما المشكلتان اللتان ينبغي أن نوليها اهتماما كبيرا اذا أردنا أن نصون تماسك منظمتنا، وأن نعمل على زيادة فعاليتها في العلاقات الدولية . ولا ريب أن هاتين المسألتين في نظرنا تمثلان التحدي الحقيقي الذي يواجه الأمم المتحدة في هذا العقد الزاخر بمشكلات مستحكمة تحتاج معالجتها السي كثير من الصبر والتعقل .

وهكذا فان علينا أن نتخذ منهاجاً يتماشى ومقتضيات التغيير الذي طرأ على العلاقات بين الدول ، وخاصة في العقدين الأخيرين اللذين شهدا تحولات كبيرة في مختلف المجالات حيث ، ظهرت حركة عدم الانحياز لتعلن عن مبادئ ومفاهيم الاستقلال والتحرر والتخلص من النفوذ الأجنبي . ومن هنا بدأ مفهوم التكافل في العلاقات بين الدول يأخذ معنى سياسياً يهدف الى اقامة نظام عالمي جديد يستند على التعاون والمساواة والسلام .

ان اعلان مؤتمر القمة السابع لبلدان عدم الانحياز الذي عقد في شهر مارس من هذا العام في نيودلهي ، قد جاء ليؤكد من جديد هذه الرؤية الجماعية لدول عدم الانحياز ، على الرغم من اختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وهكذا فان مبدأ التكافل في العلاقات الدولية أصبح ضرورة تاريخية في هذا العصر ، ولم يعد مطلباً نظرياً كما يعتقد البعض . وهكذا فمن الخطأ الاعتقاد أن مشكلات نزع السلاح والحد من الأسلحة النووية تهم القوتين العظميين وبعض الدول الكبرى فقط ، ان أصبح الرعب النووي وازدياد التسليح هاجسا انسانياً يثرق البشرية جمعاء . وكذلك فان المشكلات الاقتصادية التي ناقشها أقطاب الدول الصناعية الغنية في " وليمزبرغ " في شهر مايو الماضي تهم البلدان النامية بقدر ما تهم البلدان الصناعية .

ان هذه الصورة القائمة للعلاقات الدولية يجب ألا تحبط عزائمنا ، بل يجب أن تكون حافزاً لمزيد من العمل الدولي الجاد . ولقد جاءت دعوة رئيسة وزراء الهنـد

السيدة انديرا غاندي ، بصفتها رئيسة مؤتمر القمة السابع لحركة عدم الانحياز ، لزعماء العالم للمشاركة في الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة في وقت نحن فيه في أمس الحاجة لعمل جماعي مشترك . ونأمل أن يساهم زعماء العالم المشاركون في مناقشات الجمعية العامة فسي تعزز دور الامم المتحدة كمنظمة عالمية تحاول اقامة نظام دولي يضمن الاستقرار والأمن والسلام والعدالة للشعوب كافة .

في اعتقادنا أن التكافل والتعاون الاقليمي الذي يتفاعل مع محيطه الدولي ، هو أداة ايجابية لتعزيز الاستقرار السياسي وتدعيم السلم والأمن الدوليين . وهكذا ، فإن مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، هو خطوة بناءة تهدف الى توثيق الروابط السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين اعضاءه ، من خلال التعاون الاقليمي الجماعي في شتى المجالات ، اعتمادا على امكاناتها الذاتية . ان قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية جاء استجابة واقعية لمقتضيات التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي لشعوب المنطقة ، وخاصة ان هذه الدول تحرض على ان تكون في منأى عن مجالات الصراع والنفوذ والاستقطابات الدولية .

ويواصل مجلس التعاون لدول الخليج العربية جهودها الحثيثة لتنسيق التعاون بين اعضاءه ، فقد صادق مؤتمر القمة الثالث لدول مجلس التعاون الذي عقد في البحرين خلال شهر تشرين الثاني / نوفمبر من العام الماضي على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي بدأ تنفيذها في اوائل هذا العام ، والتي تهدف الى اقامة تكامل اقتصادي بين دول المجلس ، ووضع سياسة اقتصادية موحدة ، تجاه الدول والتجمعات الاقتصادية والاقليمية الاخرى ، وذلك انسجاما مع ميثاق الأمم المتحدة في التعاون الاقليمي بين الدول .

ان جوهر النزاع العربي الاسرائيلي هو قضية الشعب الفلسطيني ، التي يتطلب حلها الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في اقامة دولته على ترابه الوطني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية . ان معرفة اسرائيل بهذه الحقيقة ، جعلتها تمارس الاعتداءات المتكررة منذ قيامها على الدول العربية المجاورة لها ، وعلى الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وخارجها ، مستهدفة بذلك خلق واقع سياسي جديد في كل مرة ، لتفرض اهدافها على جيرانها بالقوة المسلحة . وقد وقف مجلس الامن طوال هذا الوقت عاجزا عن تطبيق الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، بسبب استخدام الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض المرة تلو الاخرى ضد اي مشروع قرار يحاول فرض عقوبات رادعة ضد اسرائيل ، لما تقوم به من انتهاكات صارخة لميثاق الامم المتحدة وقراراتها .

لقد طرح زعماء العرب الذين اجتمعوا في مدينة فاس بالمغرب في السنة الماضية

مشروعاً عربياً موحداً ، يعالج النزاع العربي الإسرائيلي ، ألا وهو قضية فلسطين والأراضي العربية المحتلة . وقد جاءت هذه الخطة بنقاطها الثمان كمحاولة واقعية لايجاد تسوية دائمة وعادلة في منطقة الشرق الأوسط . ومن الواضح ، أن مشروع فاس قد استوحى عناصره من مبادئ وقرارات الأمم المتحدة ، التي تدعو إسرائيل الى الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة ، بما فيها القدس الشريف وازالة المستعمرات التي أقامتها في تلك الأراضي بصورة غير شرعية ، والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف ، وقيام دولته المستقلة على ترابه الوطني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية . وقد اكدت حركة بلدان عدم الانحياز هذه المبادئ الجوهرية ، لحل قضية فلسطين في مؤتمر القمة السابع الذي عقد في شهر آذار / مارس الماضي في نيودلهي .

لقد رفضت إسرائيل مشروع فاس للسلام في الشرق الأوسط والمبادرات الدولية الأخرى ، وأثبتت برفضها هذا مرة أخرى ، انها غير محبة للسلام واستطاعت إسرائيل أن تخفي نواياها التوسعية ، وأن تخدع الرأي العام العالمي فترة من الزمن ، بحجة أنها دولة صغيرة تنشد الاستقرار والسلام مع جيرانها الذين يناصبونها العداء ، وتمكنت بذلك من تشويه الحقائق وممارسة العدوان منذ انشائها متذرة بحجج باطلة . أما اليوم ، فقد رأى العالم إسرائيل على حقيقتها كدولة عدوانية استيطانية عنصرية بما ارتكبهت من الجرائم والمذابح ضد الشعب الفلسطيني خاصة في مخيمي صبرا وشاتيلا وفهرهما والتي هزت الضمير العالمي من أهوالها وبشاعتها .

عقد المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين في جنيف في الفترة من ٢٩ آب / أغسطس الى ٧ أيلول / سبتمبر الماضي بموجب قرار الجمعية العامة ١٢٠ / ٣٦ جيم بتاريخ ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ و د . ل . ط . ٧ / ٧ بتاريخ ١٩ آب / أغسطس ١٩٨٢ للدورة الاستثنائية الطارئة السابعة . وحضر المؤتمر ممثلون عن ١٣٧ دولة ، منها عشرون دولة بصفة مراقب ، وقبلت منظمة التحرير الفلسطينية ولأول مرة كمشارك كامل العضوية .

صدر عن المؤتمر اعلان ختامي وبرنامج عمل . ودعا المؤتمر في اطلانه الختامي الجمعية

العمامة، الى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة، من اجل ايجاد حل شامل وعادل للنزاع العربي الاسرائيلي، تكون اقامة الدولة الفلسطينية عنصرًا أساسيا فيه، وتشارك فيه على قدم المساواة جميع اطراف النزاع العربي الاسرائيلي بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي. واعتبر المؤتمر مشروع السلام العربي الموحد الصادر عن قمة فاس أحد المقترحات التي يمكن ان تصبح اطارا لعمل دولي منسق. وأورد المؤتمر في اعلانه الختامي ستة مبادئ كقيلة بان تكون اساسا لتسوية سلمية في الشرق الاوسط. كما اعتمد المؤتمر برنامج عمل كفيلا يتمكن الشعب الفلسطيني من الحصول على حقوقه في فلسطين وممارستها استنادا الى المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، والى بنود الاعلان العالمي لحقوق الانسان، وأحكام القانون الدولي. اننا ندعو الجمعية العامة الى تبني قرارات المؤتمر وتنفيذها، ونهيب بدول العالم جميعا، أن تعمل جديا على تنفيذ هذه القرارات، لوضع حد لهذا النزاع الذي يتفاقم خطره، كما طال أمده في منطقة الشرق الاوسط.

في العام الماضي اجتاحت القوات الاسرائيلية الأراضي اللبنانية وأنزلت بالمدن والقرى الخراب والدمار الشاملين، وقتلت آلاف المدنيين، وارتكبت المجازر الرهيبة ضد الابرياء العزل من اللبنانيين والفلسطينيين بصورة تتنافى مع أبسط القيم الأخلاقية. ان تطور الموقف في لبنان الشقيق، نتيجة لغزو اسرائيل واحتلالها لارضيه، قد فجر الأوضاع الداخلية في لبنان وزاد من حدة التوتر في المنطقة. ونحن نناشد جميع الدول، للعمل من أجل انتهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي اللبنانية، وابقاء لبنان دولة عربية موحدة ذات سيادة. ونرحب كذلك بالاتفاق الذي تم التوصل اليه مؤخرا لبدء الحوار الوطني بين جميع الأطراف اللبنانية. كما نشيد بالدور الايجابي البناء الذي قامت به المملكة العربية السعودية الشقيقة في هذا المجال.

لاتزال الحرب بين البلدين الجارين العراق وايران مستمرة على الرغم من المبادرات والوساطات التي قامت بها أطراف دولية عديدة، لوقف تلك الحرب المدمرة، التي

استنزفت موارد البلدين البشرية والاقتصادية والعسكرية . ان تقرير الامين العام الصادر في ٢٢ حزيران /يونيه ١٩٨٣ والمعد من قبل البعثة التي زارت كلا من العراق وايران لمعالجة المناطق المدنية التي تعرضت لعطيات عسكرية يوضح جانباً من الدمار الذي لحق بالبلدين . ومن المعروف ان هذه الحرب منذ اندلاعها بدأت تترك آثارها السلبية في المنطقة كلها بشكل او آخر . وقد قامت دول مجلس التعاون بالسعي المخلص الجاد لدى الطرفين لانهاء هذه الحرب ، فزار كل من وزيرى خارجية دولة الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة طهران وبغداد ، لايجاد حل يكفل اقامة السلام العادل بين الجارتين المسلمتين .

اننا نناشد مرة أخرى الطرفين المتنازعين ان يحلا خلافاتهما بالطرق السلمية لا عادة العلاقات الطبيعية بينهما على اساس الاحترام المتبادل وحسن الجواره وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منهما . وفي هذا الصدد ، اود الترحيب بتجاوب العراق بصورة ايجابية مع جميع الوساطات الدولية لانهاء هذه الحرب بالوسائل السلمية ، ونرجو ألا يمضي وقت طويل حتى نرى البلدين الجارين وقد سويا خلافاتهما سلمياً ، ليعم السلام ربوع هذه المنطقة .

ان هناك قضايا دولية هامة تشغل بال العالم وتهدد أمن الشعوب واستقرارها . فلاتزال القوات السوفياتية تحتل أفغانستان رغماً عن ارادة الشعب الأفغاني الذي تزداد مقاومته يوماً بعد يوم لهذا الاحتلال ، ونود أن نؤكد من جديد ، بأن حل هذه المشكلة يجب أن يكون متفقاً مع قرارات الأمم المتحدة ، التي تدعو الى انسحاب القوات السوفياتية من الأراضي الأفغانية ليتمكن الشعب الأفغاني من تقرير مصيره ، واستعادة حريته ، واقامة نظامه السياسي الذي يرتضيه لنفسه .

كما أن الأوضاع في الجنوب الافريقي تزداد سوءاً بسبب ازدياد العنف والاضطهاد ضد الأغلبية السوداء من قبل نظام بريتوريا العنصرى . وتؤكد البحرين من جديد تأييدها لشرعية النضال الذي تخوضه الأغلبية السوداء ضد نظام الفصل العنصرى الذى يتنافى مع جميع القيم الأخلاقية .

ان نظام جنوب افريقيا لا يزال متشبثا بمواقفه المتعننة من قضية ناميبيا . ونسب
أسفنا الشديد لعدم تعاون حكومة جنوب افريقيا مع الأمين العام للمنظمة خلال زيارته الأخير
لبريتوريا في شهر آب/أغسطس الماضي بتفويض من مجلس الأمن بموجب قراره ٥٣٢ (١٩٨٣)
لاجراء مشاورات مع الأطراف المعنية بهدف الاسراع في تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الخاص
باستقلال ناميبيا .

اما بالنسبة للمسأة القبرصية ، فاننا نؤكد اهمية ايجاد حل سلمي لها ، ونحيي الجهود التي يبذلها الأمين العام بهذا الشأن .
كما نرحب بالجهود الرامية لحل النزاع بين شمال كوريا وجنوبها عن طريق المفاوضات غير المشروطة واحترام ارادة الشعب الكورى في اقرار السلم والامن في ظل دولة موحدة .

يبدو من تقرير صندوق النقد الدولي الصادر في أيار/مايو عام ١٩٨٣ ان هناك بعض التفاؤل المشوب بالحذر فيما يتعلق بالوضع الاقصادى العالمى بعد فترة الركود الاقصادى الذى تعرضت له معظم دول العالم ، الا ان التقرير يبدى قلقا واضحا تجاه القيود والاجراءات الجمركية التي تفرض على منتجات الدول النامية .
لذا فان الدول النامية ، ومن خلال تجاربها التاريخية سواء في عهد الاستعمار أو ما بعده ، تدرك أن المشكلات الاقتصادية لن يتأتى حلها الا بتغيير هيكل النظام الاقصادى العالمى ذاته . وان هذا التغيير هو ضرورة ملحة الان ، في سبيل اقامة نظام اقصادى قائم على اسس العدل والتكافل والمشاركة الجماعية .
ان معظم المؤتمرات الاقتصادية الدولية التي عقدت منذ بداية السبعينات كان مآلها الفشل ، بسبب استمرار تشبث الدول الصناعية الغنية بمواقفها العنصرية ، وبسبب عدم اعطاء أهمية حقيقية لمبدأ التكافل الدولي الذى بدأ يلقي غيولا عائليا بسبب تغيير العوامل الفعالة في مسار العلاقات السياسية والاقتصادية في العالم . وهكذا لم يستطع مؤتمر الأمم المتحدة السادس للتجارة والتنمية (الاونكتاد) الذى انعقد مؤخرا في بلغراد احراز نتائج ايجابية ، بسبب مواقف بعض الدول الصناعية الغنية .

ان التغييرات التي حصلت في مجرى العلاقات الدولية ، على مدى العقود الثلاثة الماضية ، تقتضى الا تستمر الدول الصناعية في النظر الى البلدان النامية وكأنها سوق رائجة لمصنوعاتها وبضائعها ، وانما كشريكة في نظام اقصادى عالمى

يتطلب التعاون والتكافل بين الدول جميعها . لذا فاننا نناشد تلك الدول
 الا تضع العقبات في طريق اقامة النظام الاقتصادي العالمي الجديد .
 ان غالبية القضايا التي تعالجها الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ذات
 طابع عالمي لأنها تمس حياة البشرية عامة بطريقة أو بأخرى ، سواء في المجال السياسي
 أو الاقتصادي أو الاجتماعي . ان عالمية المشكلات المعاصرة ينبغي ان تؤدي الى
 ترابط الشعوب بعضها ببعض ترابطا وثيقا يوحد مصيرها ، لا الى تفرقتها كما هو
 الحال عليه الآن .

ويأمل وفد بلادي ان تتخذ دورتنا الحالية القرارات المناسبة لمعالجة
 المشاكل العالمية الراهنة من أجل تحقيق الآمال التي ترنو اليها شعوب العالم . كما
 يسعدني ان اعرب مجددا عن استعداد حكومة وشعب البحرين الكامل للعمل مع
 بقية الشعوب والدول الاعضاء في منظمنا الدولية لتحقيق العدالة والتعاون والسلام
 في العالم ، حتى نوفر للأجيال القادمة حياة آمنة رغيدة وفق الأهداف والمبادئ
 السامية التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة .

السيد فيغا امبرت (الجمهورية الدومينيكية) (ترجمة شفوية عن

الاسبانية) : سيدي ، اسمحوا لي ان ابدأ كلامي بالاعراب عن تهانينا الخالصة
 للسيد ايويكا لانتخابه لرئاسة الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ،
 وهو انتخاب له مغزاه الخاص لسبلدان امريكا اللاتينية والكاريبي . وان مجموعتنا
 الاقليمية لتفخر وتتشرف بانتخابه ، حيث ان مهارته وخبرته المعروفتين ستضمنان
 ان تدار اعمال هذه الدورة بطريقة ناجحة .

وهذه فرصة مناسبة لابراز العمل المعزاز الذي قام به الرئيس السابق السيد

امري هولاي الذي ادار باقتدار أعمال الدورة السابعة والثلاثين .

ونظرا لأن بلادي عضو في الأسرة الكبيرة لمنطقة الكاريبي ، يسعدنا ان نرحب

بحرارة في منظمنا بالعضو الجديد الحرذي السيادة ، ذولة سان كريستوفر ونيفيس

المستقلة ، ونحن نشاطر اشقاءنا وشقيقاتنا في الدولة الجديدة رضاهم المشروع
ازاء ممارسة اقدس حقوق الشعوب وهو تقرير المصير . وقد سعدت بلدنا بحضور
الاحتفال بالاستقلال الوطني لهذا البلد الشقيق وبأن تحمل اليه رسالة صداقة
وتعاون من حكومة وشعب الجمهورية الدومينيكية ، مؤكدة مرة أخرى التركيز على
منطقة الكاريبي في سياسة الجمهورية الدومينيكية .

واذ نأتي الى هذه الدورة الثامنة والثلاثين ، يساورنا القلق العميق ازاء
التدهور المستمر في مختلف جوانب الموقف الدولي . ان الأزمات المختلفة التي تصيب
الأمم المحبة للسلام تتطلب من منظماتنا جهدا مشتركا للبحث عن الوسائل والأجهزة
لمواجهة المشاكل وايجاد الحلول المناسبة . وهذا الجهد العظيم ينبغي ان يتميز
بأعمال التعاون الدولي بمشاركة موحدة من جميع اعضاء الامم المتحدة .

ان التعاون الدولي ، وهو عنصر اساسي لتعايش بين الأمم على اساس من
الانسجام ، ينبغي ان يكون في هذه الفترة العصيبة من تاريخ الانسانية القوة التي
تدفع اعمالنا للتغلب على الموقف الحالي .

وفي هذه المرحلة من الحياة الدولية ، فان مجموعة القرارات التي تهتم
البشرية ينبغي ألا يكون حكرا على مجموعة صغيرة مختارة من الدول . وبلدنا يأمل
في تعاون دولي أكثر دينامية يظهر في جميع المجالات - وبشكل رئيسي في المجالات
السياسية ، والاقتصادية ، والعلمية والثقافية - بحيث يمكن التوصل الى قرارات
كبرى ذات أهمية عظمى بالنسبة للجميع تستند الى الشعور بالوحدة والتضامن وهما
امران اساسيان بالنسبة للتنفيذ الفعال لهذه القرارات .

ان التكافل بين الدول الذي لا يمكن انكاره ، وهو من السمات الأساسية
المميزة للعلاقات الدولية المعاصرة ، يجعل من الضروري ان يكون التعاون الدولي

قائما أساسا على التضامن - التضامن الذي يمكن ان يسهم بشكل حاسم في التنمية الحقيقية للشعوب .

في الوقت الحالي الذي تعكر فيه النزاعات والتوترات والمخاوف صفو المجتمع الدولي ، يجب ان نوجه الانتباه الى العبارات التالية الواردة في ميثاقنا ، والتي تزداد اهميتها يوميا في العلاقات الدولية :

" يفض جميع اعضاء الهيئة مازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر " .

ان الحفاظ على السلم هو الواجب الأساسي للأمم المتحدة والالتزام الذي تعهدنا به جميعا كدول أعضاء ، خاصة فيما يتعلق بالأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، هو أن نمنع تهديدات السلم والأمن الدوليين ونقضي عليها عن طريق التسوية السلمية للمنازعات .

ونحن نتفق تماما مع ما جاء بتقرير الأمين العام السنوي بشأن أعمال المنظمة حيث قال :

" وربما كان اضعاف هذا الالتزام ، أكثر من أي عامل آخر ، هو الذي أدى الى الشلل الجزئي للأمم المتحدة بوصفها حارسه السلم والأمن الدوليين".
(A/38/1 ، ص ٢) .

ونظرا للصراعات والتوترات والمخاوف القائمة ، من الضروري والملح أن تؤكد من جديد استعدادنا للاستجابة لمبدأ التسوية السلمية للمنازعات حيث أن هذا المبدأ هو أساس التعايش المتسق بين الشعوب .

في أي تحليل للمشاكل التي يتعرض لها العالم ، لن يكون من الممكن أن نتجاهل التهديد الخطير الذي تفرضه السياسة الجامحة للتسليح التي تتبناها الدولتان العظميان ومن ثم ، ينبغي لنا أن نعرب عن قلقنا ازا " الشلل الفعلي الذي وصلت اليه مفاوضات نزع السلاح . وأمام الصورة الرهيبة القائمة المحرقة النووية ، يتعين على المجتمع الدولي أن يطالب الدول الكبرى بأن تبذل قصارى جهودها التي يمكن أن توصل الى اتفاقيات فعالة تعمل على وضعها موضع التنفيذ بأسرع ما يمكن .

تري الجمهورية الدومينيكية أنه ينبغي علينا في الوقت الحالي أن نؤكد مسن جديد ايماننا بالحقوق الأساسية للانسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية . وكذلك يتعين علينا أن نكافح من أجل ايجاد الأموال التي

يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي .

قال السيد سالفادور خورخي بلانكو رئيس الجمهورية الدومينيكية ، في تقييمه لسياسة بلادنا الخارجية بمناسبة الاحتفال بالذكرى الأولى لحكومته ما يلي :

” لقد حافظنا على مسلك يحترم جميع مبادئ واعراف القانون الدولي ” .

ومن الشروط الأساسية لتقرير التطلعات المشروعة صوب اقامة سلم دائم ومستقر في المجتمع العالمي ، البحث عن حلول عادلة ودائمة لكثير من المنازعات الدولية التي تهددنا .

ومن بين هذه المنازعات ، يتعين علينا أن نذكر بوجه خاص نزاع الشرق الأوسط ونحن نكرر اقتناعنا بأن مشكلة هذه المنطقة المعذبة من العالم أوضحت أن قضية فلسطين هي العامل الحاسم في أزمة الشرق الأوسط . وهذا هو السبب في أننا نعتقد بأنه لا يمكن التوصل الى حل جدي ودائم دون توفير وسيلة تمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير كما اعترفت بها منظماتنا العالمية * .

لقد أيد بلدى الدورة السابعة والثلاثين لهذه الجمعية - مع الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء في هذه المنظمة - حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولة على أرضه الفلسطينية . كما كررنا وجهة نظرنا بأن على أى حل سلمي للأزمة في المنطقة أن يأخذ في الاعتبار قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، الذى يكرس ضمن أمور أخرى حق البقاء لدولة اسرائيل .

اننا قلقون أيضا بسبب الموقف في لبنان ونأمل في استمرار وقف اطلاق النار

* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

الذي أعلن عنه مؤخرا ، وأن يؤدي هذا إلى قيام حوار بناء لا إنهاء الصراع الخطير هناك ويضمن السلامة الإقليمية والسيادة لهذه الدولة المعزقة .

ان الجمهورية الدومينيكية التي تمارس على الدوام سياسة عدم التدخل فسي الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، انطلاقا من اقتناعنا بأن هذا هو الأساس الحقيقي للسلام ، تعبير عن قلقها إزاء التدخل الأجنبي في تشاد وأفغانستان وكمبوتشيا الذي يتم في تجاهل لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

وبالإضافة إلى ذلك فاننا نؤيد توحيد الشعب الكوري ، الذي طال انتظاره في دولة ذات سيادة عن طريق حل يثق وأغراض ميثاق الأمم المتحدة . ولا يمكننا إلا أن نعرب عن خيبة أملنا حين نرى أن قضية الاستقلال لشعب ناميبيا لم يتحقق لها النجاح رغم نداءات المجتمع الدولي المتكررة .

منذ اليوم الأول لتولي الحكومة الحالية للجمهورية الدومينيكية لمهام منصبها أعربت عن قلقها العميق إزاء الأزمة التي تمر بها منطقة أمريكا الوسطى . ولا يمكننا أن نتجاهل حقيقة أنه منذ أن التقينا هنا في الدورة السابعة والثلاثين العادية للجمعية العامة ، تدهورت الأزمة في أمريكا الوسطى بدرجة ملحوظة ، وذلك مع تزايد أعمال العنف وحوادث الحدود وعوامل أخرى زادت بشكل مضطرب من حدة تفجر الموقف مما يهدد السلم في قارتنا .

لقد تضامنت الجمهورية الدومينيكية دوما مع المنادين بالتفاهم السياسي ودعاة الحلول السلمية المنبثقة عن الحوار البناء ، ومع دعاة استئصال العوائق القديمة التي تعتد جذورها في التخلف والظلم الاجتماعي والافتقار إلى مؤسسات ديمقراطية ، وكلها عوامل تولد النزاع الخطير ، والظلم الاجتماعي الذي يشمل الشعوب الشقيقة التي تتفهم مطالبها المشروعة .

ان التدخل الأجنبي وسباق التسلح الذي لا كايح له ، والمناهج العقائدية الايدولوجية التي تضع المشاكل في اطار مجرد يقوم على أساس المواجهة بين الدولتين العظميين ، تساهم بشكل كامل في تدهور الموقف .
ومع ذلك فصورة المستقبل ليست قائمة في كل أبعادها في هذه المنطقة . ونظرا لقلق شعوب عديدة على مصالحها المشروعة ، وكذلك قلق منظمات وقوى سياسية عديدة ونظرا لمطالب المجتمع الدولي الذي يشعر بالقلق العميق ويصمم على تهادى حرب شاملة أو العملية البطيئة والمخزية في أزمة مزمنة مثل أزمة الشرق الأوسط ، قامت البلدان المحيطة بالمنطقة بجهد كبير وشكلت مجموعة كونتادورا التي حصلت على تأييد دولي جماعي وكانت بلادى أول من انضم اليها .

لقد قامت مجموعة كونتادورا بما يستحق الثناء ، وأثبتت أنها بالفعل دعامة فسي وجه انتشار الحرب ، وفي وجه الاخذ بالحلول العسكرية الخطيرة ، خاصة لأن الثمن السياسي والاجتماعي لمثل هذه الحروب سيكون مميئا بالنسبة لتنمية الشعوب لتطلعاتها المشروعة الى الديمقراطية والحرية . ان مثل هذا " الحل " المشبوه سيكون حلا مؤقتا في أساسه وسيكون على المدى القصير بمثابة انطلاقه لمراحل جديدة من التوتر والعنف مما يؤدي الى حدوث مخاطر أكبر ، وفي أسوأ الحالات سيكون " سلاما قائما على الابادة " وهو ما حذر منه مؤرخ روماني عظيم في كتابه المشهور " سجلات التاريخ " .

(السيد فيفا اميرت ،
الجمهورية الدومينيكية)

وعلاوة على ذلك ، وضعت مجموعة كوتناد ورا اطارا للحوار وقدمت من خلاله مقترحات محددة يمكن على أساسها اقامة السلام العادل والدائم في امريكا الوسطى ، وينبغي أن تؤدي عناصر تلك المقترحات - في اطار اقليمي ووفقا لاعلان كانكون - الى :
" . . . المراقبة الفعالة لسباق التسلح والتخلص من المستشارين الأجانب وانشاء مناطق منزوعة السلاح وحظر استخدام أراضي بعض الدول للقيام بأعمال تؤدي الى عدم الاستقرار السياسي أو العسكري في دول أخرى ، والقضاء على نقل الأسلحة أو الاتجار بها وحظر الأشكال الأخرى للعدوان أو التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد في المنطقة " . (A/38/303 ، ص ٣)
ويستند فكر اعلان كانكون في جوهره على التفاهم السياسي بين دول الاقليم الذي يقوم على احترام مبدئي عدم التدخل وحق تقرير المصير للشعوب ، كما يتضمن بالضرورة دعم المؤسسات الديمقراطية وضمان مراعاة حقوق الانسان ووضع برنامج للتنمية الاجتماعية والاقتصادية يؤدي الى العدالة الاجتماعية .

لقد قامت مؤخرا دول امريكا الوسطى وهو ما يشكل خطوة هامة للأمام - بالتصديق على وثيقة بشأن الأهداف التي تستند الى مفاهيم كانكون ، وقد تم وضعها في بنما في بداية ايلول / سبتمبر الماضي . والطبع يبقى الآن تنفيذ تلك الاتفاقات ، ونحن لا نخدع أنفسنا أولا نكون متشائمين ، اذا ما قلنا بواقعية ، ان التنفيذ سيكون صعبا وانه سيكون عملية شاقة نظرا للتعقيد البالغ في العوامل التي تشعل النيران في مأساة امريكا الوسطى .

وادراكا لتلك الحقيقة ، أعلن رئيس مجموعة كوتناد ورا الاتي :

" واننا نناشد جميع أعضاء المجتمع الدولي ، وبخاصة أولئك الذين أعربوا عن تعاطفهم ازاى الجهود التي تبذلها مجموعة كوتناد ورا ، وكذلك الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس المجلس الدائم لمنظمة الدول الامريكية ليساهموا بخبرتهم وقدراتهم الدبلوماسية في البحث عن الحلول السلمية لمشاكل بلدان

امريكا الوسطى . ولهذا الأسباب جميعا ، قمنا بالاتصال بقيادة بلدان الامريكيتين طلبا لتضامنهم الذي يعتبر امرا ضروريا " . (المرجع نفسه ، ص ٥)
ان هذا النداء قد يكون واقعا . ولكن ، كما أوضحنا ، فان القضية التي نهجتها تتعلق بمشكلة معقدة ذات جذور اقليمية ، تزيد من حدتها وطرق عديدة مصالح من خارج المنطقة . ويتطلب تنفيذ اتفاقات بنما - أو ما يمكن وصفه بأنه محاولة لمشروع سلام في امريكا الوسطى - الدعم الواسع النطاق والفعال لمجموعة كوتناد ورا من قبل المجتمع الدولي .

لقد رأيت الجمهورية الدومينيكية على الدوام انه ينبغي تكملة جهود كوتناد ورا بجهود من مختلف الأنواع لازالة العقبات ولتسهيل تنفيذ الاتفاقات والحلول . وفي الآونة الأخيرة أدلى السيد سلفادور خورخي بلانكو رئيس الجمهورية الدومينيكية ، ببيان بمناسبة الذكرى الأولى لتوليه السلطة جاء فيه ما يلي :

" ان الموقف الواضح للجمهورية الدومينيكية من أجل السلم في امريكا الوسطى لم يعبر عنه في البيانات والاعلانات فحسب ، بل انعكس أيضا في طائفة واسعة النطاق من المحادثات والأعمال والقرارات التي اتخذت مع رؤساء وزراء دول أخرى ، وهو ما ترتب عليه القيام بعدة زيارات رسمية لبلدنا " .
ان الاستعداد الراسخ للحوار وذل المساعي الحميدة والوساطة والمساهمة في جميع الجهود التي يحتمل أن تؤدي الى ظروف مواتية للسلم في امريكا الوسطى ، هذه الأمور جميعا ستشكل دائما عاملا ثابتا في السياسة الخارجية للجمهورية الدومينيكية ، ليس فقط على أساس واجب التضامن بين جميع الدول في ضوء مبادئ القانون الدولي ، ولكن أيضا لحقيقة كوننا دولة كاريبية ذات مصلحة مشروعة في الحفاظ على السلم في منطقة اذا اجتاحتها عملية تصعيد عسكرية شاملة سيتعرض للخطر أمن ومؤسسات دول كثيرة مثل دولتنا .

لقد أشرت في بياني العام الماضي أمام الجمعية العامة الى حادث وقع في جنوب المحيط الأطلسي ، وأثر على امريكا اللاتينية بصورة عميقة وأثار رد فعل موحد تأييدا للمطالب الاقليمية المشروعة للارجنتين وتلك حقيقة لا يمكن الطعن فيها ، الى أن تحل قضية جزر مالغيناس بطريقة عادلة وسلمية ، وهي القضية التي ستظل مصدرا للقلق الشديد بمنطقةنا . ولهذا تحت حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، على استئناف المفاوضات حتى تجدا في أقرب وقت ممكن حلا سلميا للنزاع على السيادة على جزر مالغيناس .

وتؤكد الجمهورية الدومينيكية من جديد مرة أخرى ، أمام هذا المحفل العالمي ادانتها بقوة لسياسة الفصل العنصرى التي نعتبرها جريمة في حق الانسانية جمعاء ، كما ندين ونرفض جميع أشكال التمييز التي تمثل انتهاكا لكرامة الانسان .

لقد أعربت الجمهورية الدومينيكية أمام مجلس الأمن عن أسفها وقلقها ازاء فاجعة طائرة الركاب الكورية ، وأكدت أن هذا الحادث المؤسف الذى راح ضحيته ٢٦٩ شخصا من الابرياء ومس بعمق ضمير المجتمع الدولي ، ينبغي ألا يتكرر في ظل أية ظروف ونكرر من جديد أن ذلك الحادث المفجع ينبغي ألا يمنع استمرار الجهود من أجل الانفراج ونزع السلاح والسلام .

ومناسبة الذكرى الخامسة والثلاثين لاعلان حقوق الانسان ، تسجل الجمهورية الدومينيكية تقيدها الصارم بقواعد وأحكام الاتفاقات والصكوك الدولية الخاصة بحقوق الانسان ، ونكرر من جديد اقتناعنا بأن احترام حقوق الانسان يشكل خيرا مشتركا معترفا بحمايته في قواعد القانون الدولي . ولهذا ، نؤكد أن احترام الحقوق الأساسية للانسان ، من أشد الوسائل فعالية لتحقيق التعايش السلمى للدول الأعضاء في المجتمع الدولي . ولقد ذكرنا أثناء الدورة الأخيرة أن الجمهورية الدومينيكية تدين بلا تحفظ انتهاكات حقوق الانسان في أى جزء من العالم ، وهو ما نكره الآن بامتناع وقوة متساويتين .

ان الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، يضمن في المادة السابعة والعشرين منه القدسية على الحقوق الثقافية ، أى الحق المشروع للمشاركة في الحياة الثقافية للمجتمع . ونرى أن فوائد التعليم والعلم والفنون ينبغي أن يشترك فيها الجميع ، وأن لكل رجل وامرأة الحق في أن يكون في وضع يتيح له أولها ممارسة طاقته أو طاقتها الخلاقة . وفي هذا الصدد نؤيد بوجه خاص عمليات التبادل الثقافي والتعاون الدولي بوصفهما وسيلة فعالة لتعزيز الأواصر الروحية القائمة بين الشعوب .

ومغية ضمان التنمية المنسجمة والعدالة لجميع الأنشطة البشرية ، من الضروري تحسين مركز المرأة وما تتمتع به من حقوق . ولذلك ، وعلى الصعيد القومي ، أنشأت الجمهورية الدومينيكية في سان د مينغو مكتب الادارة العامة للنهوض بمركز المرأة . وعلى الصعيد العالمي يسعدني بوجه خاص أن أشير الى افتتاح المقر الرئيسي للمعهد الدولي للبحث والتدريب في مجال النهوض بمركز المرأة في سان د مينغو مؤخرا وهو وكالة دائمة من وكالات الأمم المتحدة . وقد قدمت حكومتنا مبنى المقر الرئيسي منحة ، وهذه المساهمة ، عبرت الجمهورية الدومينيكية عن دعمها لحق المرأة ، وعن الاندماج الكامل لها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وعن دورها في عملية تطوير تلك القطاعات المتنوعة .

لا تزال الازمة الاقتصادية الخطيرة التي تلم بالمجتمع الدولي تشكل مصدر قلق بالغ ، مع أن قلة من البلدان سجلت نموا اقتصاديا في الآونة الأخيرة . فركود التجارة جلي ، ولا تزال أسعار المواد الأولية منتكسة ، بينما تتخذ البلدان المصنعة ، في جهودها الرامية إلى الخروج من مأزق الانكماش ، تدابير حمائية تعرقل التجارة الدولية الحرة . لقد أصاب هذا الانكماش العالمي العالم المتخلف ، دون شك ، بأشد الضربات ، نظرا لافتقاره إلى الامكانيات الصناعية والمالية وإلى التنمية الاجتماعية والتكنولوجية التي تتمتع بها البلدان المصنعة .

ان البلدان النامية لا تزال تواجه مديونية خارجية متزايدة ، نتجت أساسا بسبب تراكم أوجه العجز في ميزان المدفوعات ، وخروج رؤوس الأموال ، والانخفاض الحاد في إجمالي الناتج القومي ، والعجز المالي الذي لا يمكن تمويله . وقد استمر التضخم والبطالة في الارتفاع بشكل حاد وسريع في بعض البلدان النامية . وعلاوة على ذلك ، تعاني بلداننا من تقلص تدريجي في الدخل بسبب تروى معدلات التبادل التجاري نتيجة لانخفاض أسعار السلع الأساسية ، واستمرار التدابير الحمائية المذكورة آنفا من جانب البلدان الصناعية .

ان الجمهورية الدومينيكية ، بوصفها بلدا ناميا يعتمد اعتمادا كبيرا على صادراته من السلع الأساسية ، لم تتمكن بالطبع من النجاة من آثار الأزمة الاقتصادية الدولية .

وعلينا مع هذا أن نبيّن أن حكومتنا استطاعت ، عبر الادارة الرشيدة والسليمة لموارد وأموال الأمة ، ليس فقط أن تحافظ على السلم الاجتماعي وعلى المؤسسات الديمقراطية وتعززهما ، بل تمكنت أيضا من أن تبدأ انتعاشا اقتصاديا حقيقيا في مجالات عديدة .

وفي هذا الصدد ، وفي عدد ظهر مؤخرا لمجلة أوروبية هامة تخصصت في الشؤون الاقتصادية ، ظهرت الجمهورية الدومينيكية ضمن ٢٠ بلدا على قمة العالم النامي من حيث سلامة اقتصادها ، واحتلت المركز الرابع بين بلدان الأمريكتين . كما وضعت بلدي في المركز السابع والعشرين بين بلدان العالم التي تمكنت من السيطرة على التضخم .

بيد اننا نعلم أن أهداف التنمية الرئيسية لن تتحقق تماما دون دعم الجهد والعمل الذي نقوم به من جانب المجتمع الدولي ليتسنى انشاء نظام اقتصادى أكثر عدالة فيما بين شعوب عالمنا .

وفي الاجتماع الوزارى الخامس لمجموعة ال ٧٧ للاعداد للدورة السادسة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد السادس) ، اعتمدت البلدان النامية خطة بيونيس ايريس التي تتضمن بيانات شامة بغية انعاش الاقتصاد العالمي والتعجيل بتنمية بلدان العالم الثالث ، لاسيما في مجالات التجارة الدولية والسلع الأساسية والتمويل وغيرها من المسائل الأخرى ذات الصلة .

ومع تلك النتائج المخيبة للامال التي تمخض عنها مؤتمر الأونكتاد السادس ، نرى ان بيانات خطة بيونيس ايريس تمثل أكبر الأسس ترابطا للنهوض بالحوار بين الشمال والجنوب . وقد تتمخض عن هذا الحوار مفاوضات شاملة قد تؤدى الى انشاء النظام الاقتصادى الدولى الجديد مما يتيح الاعمال الكامل للحقوق الاقتصادية المكرسة في الاعلان العالمى لحقوق الانسان .

ان تجربة بلغراد المحبطة تدوبنا الى التأكيد ، أكثر من ذلك ، على ضرورة تعزيز وزيادة التعاون بين الجنوب والجنوب بوصفه أحد الاستجابات الرئيسية لمواجهة الأزمة .

ويسعدنا أن نعترف أيضا بأن منطقتنا بدأت في اتخاذ خطوات هامة بعزم ونشاط ، اقتداءً ببطل التحرير ، سيمون بوليفار ، الذى نحتفل بالذكرى المائتين لمولده .

لقد بدأت بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي عملية التوحيد القياسى للتدابير تستهدف تمكن المنطقة من مواجهة الأزمة الحالية عن طريق تنمية قدرتها على العمل وتعزيز نظامها التعاوني . وقد جاءت هذه العملية استجابة لمبادرة رئيس جمهورية اكوادور السيد أوزفالدو هورتادو والتي حظيت بتأييد شديد من جانب رئيس الجمهورية الدومينيكية السيد سلفادور خورخي بلانكو ، ومتعازن النظام الاقتصادى لأمريكا اللاتينية ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية التي اختتمت أعمالها بما يطلق عليه اسم التزام سانتود ومنغو ، الذى اعتمدته

٢٦ بلدا في اجتماع الممثلين الشخصيين لرؤساء دول وحكومات دول أمريكا اللاتينية والكاريبي الذي عقد في سانتو دومينغو في الفترة من ١ الى ٣ آب/أغسطس .

وفي البيان الافتتاحي لذلك الاجتماع ، ذكر رئيس الجمهورية الدومينيكية مايلي :

" تمشيا مع اقتناعنا بأننا من شعوب الأمريكتين ، نؤيد تماما فكرة انشاء

استراتيجية لأمريكا اللاتينية التي أعرب عنها باجماع الآراء للتفاوض مع البلدان الصناعية ، كما نؤيد في الوقت ذاته ، توحيد عزائم حكوماتنا فيما يتعلق بحاجتنا الى تنفيذ سياسات تكاملية في مجال التجارة الدولية وفي مجالات الانتاج والطاقة والنقل والتنمية التكنولوجية وغير ذلك من القطاعات الأساسية لاقتصادات شعوبنا . "

وفي اطار التزام سانتو دومينغو ، يولي اهتمام ملح لاقرار خطة عمل مشترك تنصب أساسا على مجالات تعزيز وتشجيع التعاون والتكامل الاقليمي ، وتعزيز التجارة الاقليمية وتوريد المواد الغذائية والطاقة والخدمات والمسائل المالية والنقدية الدولية .

وسيتم بحث وصياغة العناصر المحددة لخطة العمل المشتركة على مستوى سياسي عال في المؤتمر الاقتصادي لأمريكا اللاتينية الذي يعقد في كيتو في كانون الثاني /يناير ١٩٨٤ ، بدعوة من رئيس اكوادور ، بالتشاور مع الحكومات الأخرى لأمريكا اللاتينية والكاريبي . وقد أمد العمل التحضيري للمؤتمر الى مجموعة أشرف برئاستها وتضم أيضا ممثلين عن بيرو والأرجنتين وجامايكا واكوادور وكوستاريكا .

وفي الآونة الأخيرة ، عقد في كاراكاس الاجتماع التاسع لمجلس النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية . وتهدف قراراته الرئيسية الى تعزيز القدرات التفاوضية الاقليمية . ويتسم القرار ١٧٩ بأهمية خاصة لأنه يتعلق بتأييد أمريكا اللاتينية والكاريبي لعقد المؤتمر الاقتصادي لأمريكا اللاتينية في كيتو السابق ذكره .

ان الدول النامية تحتاج - على سبيل الأولوية - الى اهتمام مؤسسات التمويل متعددة الأطراف بحل مشاكلها التمويلية ومشاكل تجارتها الدولية لأثرها السلبي على رفاهة شعوبها ولتأثيرها على سرعة التنمية فيها ، وعلى مستوى النشاط الاقتصادي الداخلي المناسب لها ، مما يؤدي الى زيادة التوترات الاجتماعية والسياسية .

وفي حين نعتزف بالجهود التي بذلها صندوق النقد الدولي لمساعدة هذه البلدان في عمليات التكيف ، فاننا ندرك أن الشروط الواردة في برامج التثبيت المالي المتأصلة في هذه الجهود تحتاج لأن تكون أكثر مرونة ، وتقتضي الضرورة أيضا تعزيز المؤسسات المالية عن طريق تزويدها بالموارد التي تحتاجها لإدارة أعمالها . وفي هذا الشأن ، نشعر بالقلق البالغ إزاء قرار اللجنة المؤقتة لصندوق النقد الدولي بتخفيض قدرته السنوية على الاقتراض إلى نسبة ١.٢ في المائة من الحصة .

وختاما ، يود وفد الجمهورية الدومينيكية الذي أشرف برئاسته ، أن يتوجه بنـداء إلى الضمير الانساني وإلى جميع أولئك الذين ينوون بالمسؤوليات الجسيمة المتمثلة في قيادة مصائر شعوبهم - في وجود الأزمة السياسية والاقتصادية الخطيرة التي تتهدد بقاء الانسانية ذاته - بأن تسود الحكمة وبعم الاحترام المتبادل بدلا من العنف الذي تتولد عنه أسوأ الشرور . وهذا ، مما لا شك فيه ، يؤدي إلى تفهم أفضل يفتح المجال أمام التعاون والتضامن بين الشعوب وهو الهدف الأسمى للأمم المتحدة .

رفعت الجلسة الساعة . ١٢ / ٥